الهوامش والمراجع

(1) الأرقام من حساب الطالبة اعتماداً على خريطة القاهرة مقياس 1 : 15000 الهيئة العامة للمساحة.

(2) ابن تغر بردى "جمال الدين أبى المحاسن يوسف ابن تغر بردى الأتابكى" (813-874هـ)، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، الجزء العاشر ، دار الكتب القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 129.

(3) شحاته عيسي إبراهيم، القاهرة، موسوعة الألف كتاب، دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ، ص 244 .

(4) محمد كمال السيد محمد ، أسماء ومسميات من تاريخ مصر . القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1986 ، ص 204 .

(5) فتحى محمد مصيلحى ، تطور العاصمة المصرية ، القاهرة، 1988 ، ص246 .

(6) أحمد السيد الزاملى ، استخدام الأرض فى مدينة الهفوف فى المملكة العربية السعودية ، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (29) ، جزء أول ، 1997 ، ص123 .

(7) فتحى محمد مصيلحى ، جغرافية الخدمات الإطار النظرى وتجارب عربية ، مطابع جامعة المنوفية ، 2001 ، ص 232 .

(8) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق ، مخطط التنمية بعيد المدى لإقليم القاهرة الكبرى ، المخطط الهيكلى ، مايو 1991 ، ص 35 ، 36 .

(9) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، إقليم القاهرة الكبرى، مخطط التنمية بعيدة المدى، منطقة الزمالك، دراسة تفصيلية إرشادية لسبل إحكام الرقابة على التنمية العمرانية بالمناطق السكنية، فبراير، 1992، ص 11 .

(10) محمد فريد أحمد فتحى ، تخطيط المدن رؤية جغرافية ، ندوة الجغرافيا والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 325 ، 326 .

(11) أحمد خالد علام ، يحى عثمان شديد ، ماجد محمد المهدى ، تجديد الأحياء ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1997 ، ص 122 .

(12) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، مركز التخطيط العمرانى لإقليم القاهرة الكبرى ، مشروع الارتقاء بالبيئة العمرانية والحفاظ على الطابع العمرانى لإقليم القاهرة ، منطقة الزمالك ، ملخص تقرير المرحلة الأولى 1997 ، ص 51 ، ومرحلة الدراسة العمرانية (المخطط العام) ، مايو 2003 ، ص 67 – 81 .

* * *

"دراسة جغرافية تحليلية"

د. المتولى السعيد أحمد أحمد*

تعد مشكلة النمو السكانى فى مصر أحد المعوقات الأساسية فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا يجب النظر إلى المشكلة فى إطار العلاقة بين معدل النمو السكانى من جهة والنمو الاقتصادى من جهة أخرى ، فعلى ضوء معدل النمو السكانى يتحدد معدل النمو المستهدف للاقتصاد القومى، وهذا يتطلب إجراء تغيرات جذرية فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان بما يمكن معه تحقيق الزيادة المعقولة فى النمو السكانى والتى لا تشكل عقبة فى طريق النمو الاقتصادى .

وتكتسب المشكلة السكانية معناها ومضمونها حين نضع النمو السكانى فى إطار القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم تعبر عن نفسها فى تفاقم مشكلات البطالة وارتفاع معدلات الإعالة ونسبة الأمية وانخفاض مستوى المعيشة وغيرها من المشكلات ، وذلك حين تزداد الاختلالات بين النمو السكانى من ناحية ومعدلات التنمية من ناحية أخرى ، وذلك فإن الحاجة تدعو إلى أخذ مسألة النمو السكانى بعين الاعتبار ، حيث يشكل عبئاً ثقيلاً وحجر عثرة أمام التنمية المتواصلة (المستدامة)[1].

وتعد محافظة أسيوط إحدى محافظات مصر العليا ، ويحدها شمالاً محافظة المنيا وجنوباً محافظة سوهاج، ومن الشرق الصحراء الشرقية ومحافظة البحر الأحمر ومن الغرب الصحراء الغربية ومحافظة الوادى الجديد[2]، وتبدأ حدودها من الجنوب عند دائرة عرض َ45 26° جنوباً وتنتهى فى الشمال عند دائرة َ43 27°، وهى بذلك تأخذ شكلاً شريطياً يمتد بطول 120 كم من الجنوب إلى الشمال على امتداد مجرى النيل وبمتوسط عرض 19 كم من الشرق إلى الغرب، كما

---

* مدرس بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة أسيوط .

(1) رمزى زكى : المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (84) الكويت، ديسمبر، 1984، ص 258 .

(2) مجلس الوزراء : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف محافظة أسيوط بالمعلومات ، يوليو 1999 ، ص 17 .

تنحصر بين خطى طول َ45 30°، َ45 31° شرقاً ، وتبلغ مساحتها الكلية نحو 25.926 كم2 تمثل 2.59% من المساحة الكلية للجمهورية[1]، وتصل مساحتها المأهولة نحو 1562 كم2 ، وقد بلغ عدد

سكانها عام 2001 نحو 3.151.871 نسمة وبكثافة 2018 نسمة / كم2 فى المساحة المأهولة ، وتصنف ضمن المحافظات الريفية ، إذ يعيش نحو 72.7% من جملة سكانها فى الريف ويرتبطون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحرفة الزراعة(2).

وتتصف محافظة أسيوط بارتفاع معدل النمو السكانى بها ، فقد بلغ نحو 2.35% خلال الفترة (1996/1986) وهو يفوق المتوسط العام للجمهورية البالغ 2.08% خلال الفترة ذاتها، وتتعدد العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى ارتفاع هذا المعدل ، ولعل أهمها انتشار ظاهرة الزواج المبكر بريف المحافظة، كما أن إنجاب الأطفال ضرورة أساسية للزواج حيث ينظر إليهم وبخاصة الذكور أنهم مصدراً للثروة ويعتبرون امتداد للذرية بعد وفاة الأباء ، يضاف إلى ذلك انتشار ظاهرة الثأرات الأسرية فى الريف أدى إلى الرغبة فى الإنجاب لتعزيز قوة الأسرة تحسباً لمقتل بعض الأبناء ، وقد ترتب على التزايد السكانى السريع فى المحافظة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى الذى يهتم بتحليل الظاهرة وعناصرها والعوامل المؤثرة فيها وارتباطها بالعناصر الأخرى ، وكذلك البحث عن أسباب الظواهر من حيث تباينها وتغايرها(3)، كما استخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائى Spss/Pc (التحليل العاملى) لتفسير الارتباط بين الظواهر المختلفة ، هذا بالإضافة إلى الأساليب الكارتوجرافية والبيانية .

وقد تناول الباحث دراسة النقاط الآتية :

أولاً : تطور حجم سكان المحافظة ومعدلات نموهم (1897 – 1996).

ثانياً : اتجاهات النمو السكانى فى مراكز المحافظة خلال الفترات التعدادية (1976، 1986، 1996).

ثالثاً : العوامل المؤثرة فى النمو السكانى فى المحافظة.

رابعاً : المشكلات المترتبة على النمو السكانى فى المحافظة.

خامساً : المقترحات والتوصيات.

---

(1) الأطوال والمساحات أخذت من خريطة مقياس 1 : 50.000 بمصلحة المساحة (المسح الفنلندى) 1992.

(2) محافظة أسيوط : حاضرها ومستقبلها ، إدارة العلاقات العامة بالمحافظة ، 2000 ، ص 19.

(3) السعيد إبراهيم البدوى : قضايا جغرافية، تأملات فى الفكر الجغرافى، مطبعة الحسين الجامعية، القاهرة، 1992، ص، ص 143، 145.

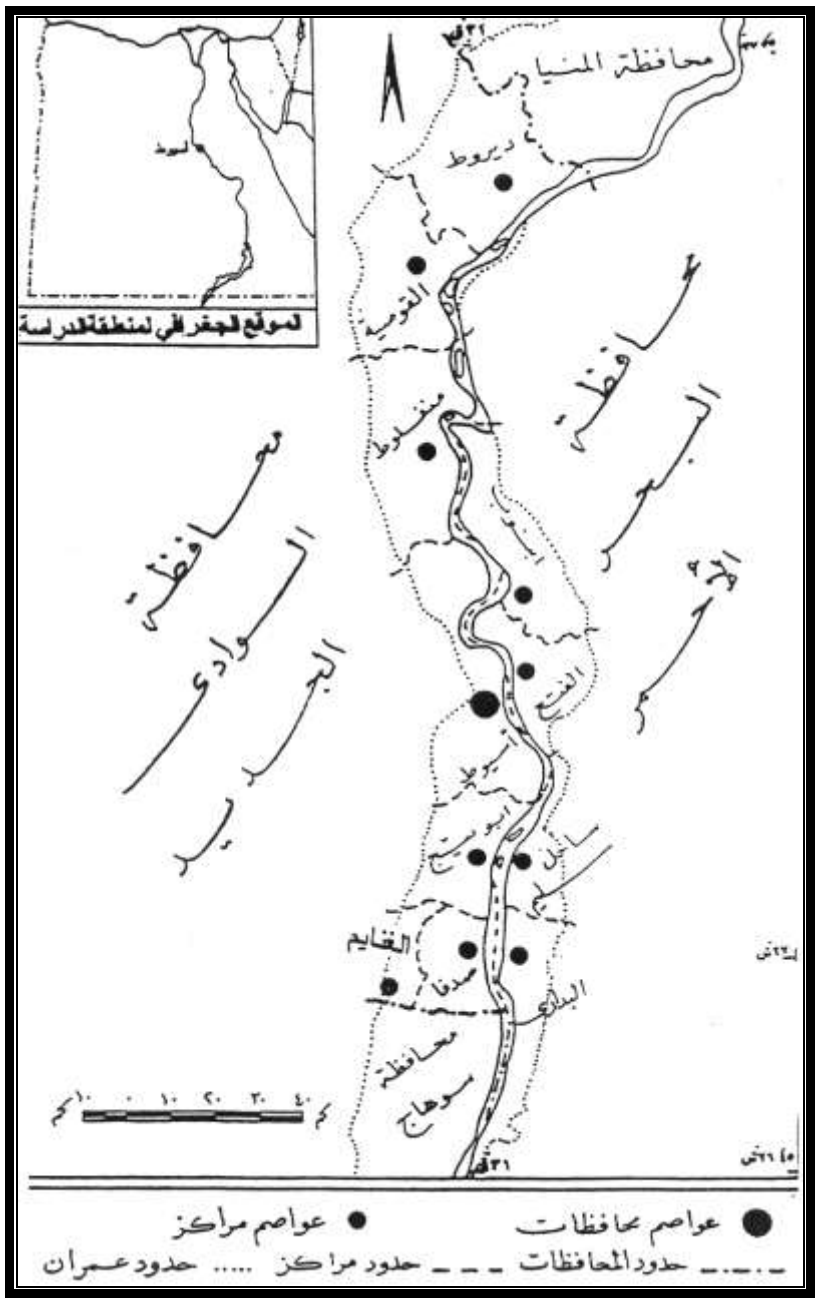

شكل (1) : التقسيم الإدارى لمحافظة أسيوط عام 1996.

أولاً : تطور حجم سكان المحافظة ومعدلات نموهم (1897 – 1996) :

تدل نتائج التعدادات المتعاقبة على التزايد المستمر فى حجم سكان المحافظة ، ويوضح الجدول التالى تطور حجم ونمو سكان المحافظة مقارناً بالجمهورية خلال السنوات المحصورة بين (1897 – 1996) ويتضح أن هناك تبايناً فى حجم الزيادة السكانية ومعدلات النمو السكانى من تعداد لآخر، ويمكن تقسم مراحل النمو السكانى بها إلى مرحلتين هما :

جدول (1) : تطور حجم سكان محافظة أسيوط ومعدلات نموهم خلال السنوات (1897–1996).

السنة	تاريخ التعداد	الفرق بالسنوات	عدد السكان	الزيادة بين كل تعدادين	معدل النمو السنوى	
					المحافظة	الجمهورية
1897	1897/5/30	–	573597	–	–	–
1907	1907/6/30	10.08	653391	79794	1.29	1.46
1917	1917/3/7	9.67	716479	63088	0.95	1.28
1927	1927/2/19	9.92	793910	77431	1.03	1.09
1937	1937/3/27	10.08	891444	97534	1.15	1.16
1947	1947/3/27	10.0	1030063	138619	1.45	1.75
1960	1960/9/20	13.47	1323314	293251	1.86	2.34
1966	1966/5/31	5.67	1418164	94850	1.22	2.52
1976	1976/11/22	10.47	1697422	279258	1.72	1.92
1986	1986/11/18	10.0	2215679	518257	2.66	2.75
1996	1996/11/18	10.0	2802334	586655	2.35	2.08

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لتعدادات سكان محافظة أسيوط وإجمالى الجمهورية، سنوات 1976 ، 1986 ، 1996 .

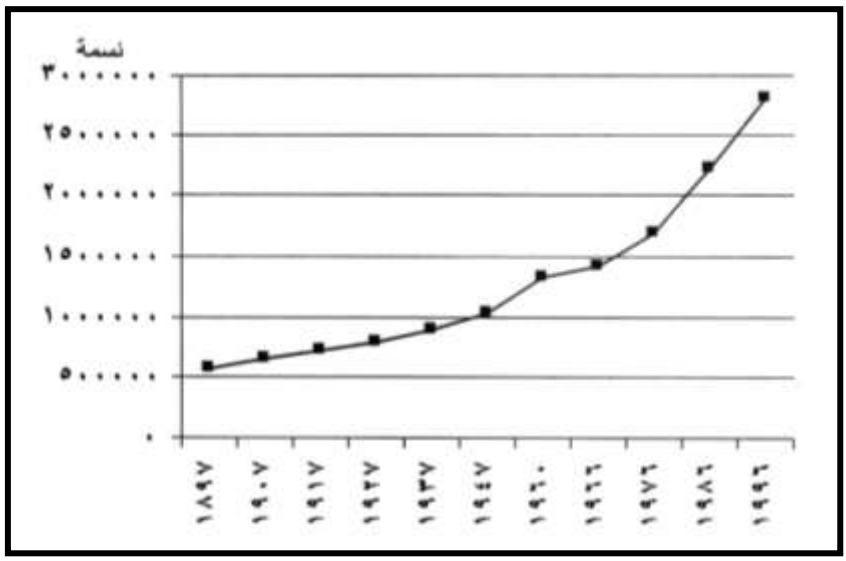

شكل (2أ) : تطور حجم سكان محافظة أسيوط خلال الفترة 1897–1996.

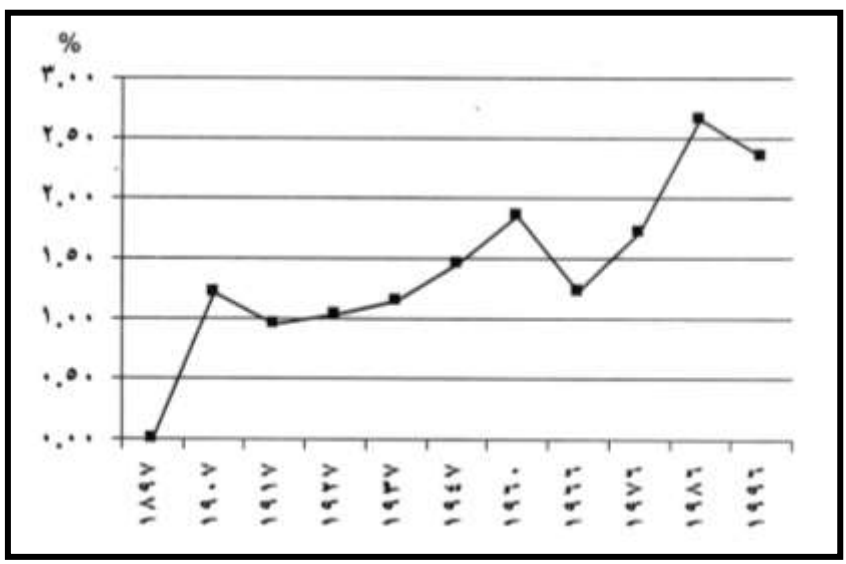

شكل (2ب) : معدل نمو سكان محافظة أسيوط خلال الفترة 1897–1996.

أ) المرحلة الأولى (1897 – 1947) :

وقد تميزت تلك المرحلة بالنمو البطئ نسبياً ، فقد زاد عدد سكان المحافظة من 573.597 نسمة عام 1897 إلى 1.030.063 نسمة عام 1947، وبعدد مطلق 456.466 نسمة وبنسبة 79.6% وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ 1.17% خلال السنوات المحصورة بين (1947/1897) وقد إتسمت معدلات النمو السنوى للسكان خلال تلك المرحلة بالانخفاض وسارت على نمط غير ثابت حيث لم تزد عن 1.5% ، ويلاحظ أن أقصى معدل للنمو السكانى قد تحقق خلال هذه المرحلة فى الفترة التعدادية (1937 – 1947) إذ بلغ 1.45%، كما أن المحافظة قد حققت انخفاضاً واضحاً فى معدلات النمو السكانى مقارنة بمثيلتها على مستوى الجمهورية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع معدلات الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال الرضع بصفة خاصة لانتشار الأمراض المعدية والفتاكة وظهور الأمراض الانتكاسية وغير ذلك من العوامل الصحية، بالإضافة للخسارة السكانية الناتجة عن الهجرة.

ب) المرحلة الثانية (1947 – 1996) :

يشير تطور حجم سكان المحافظة خلال النصف الثانى من القرن العشرين أن معدلات النمو السكانى بها بدأت تأخذ طابعاً أكثر سرعة وارتفاعاً، إذ يستدل من ديناميكية سكان المحافظة خلال تلك المرحلة أن سكان المحافظة قد زاد عددهم من 1.030.063 نسمة عام 1947 إلى 2.802.334 نسمة عام 1996 ، أى أن حجم الزيادة الكلية خلال السنوات المحصورة بين (1996/1947) بلغ 1.772.271 نسمة، وهذا يعنى أن عدد سكان المحافظة قد تضاعف 1.7 مرة ، ويدل ذلك على حدوث تحول ديموجرافى فى سكان المحافظة ، أى انتقال المجتمع الأسيوطى من وضع ديموغرافى معين إلى وضع آخر نتيجة اتجاه عوامل نمو السكان الأساسية إلى الارتفاع نتيجة للتطور الاقتصادى والاجتماعى ، وقد سجلت الفترة التعدادية (1986/1976) أقصى معدل للنمو السكانى (2.66 %) فى المحافظة ، ويعزى ذلك بسبب ارتفاع معدلات المواليد بصورة واضحة مع الانخفاض الواضح لمعدلات الوفيات لتطور الخدمات العامة بما فيها الخدمات الصحية وبالتالى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ، وعلى الرغم من التباين الذى يبدو عليه نمط معدل النمو خلال تلك المرحلة فإن الاتجاه العام لمعدلات النمو السكانى تميل إلى الانخفاض ، ولعل ارتفاع معدل النمو السنوى لسكان المحافظة خلال الفترة التعدادية الأخيرة (1996/1986) والبالغ 2.35% وهو معدل نمو مرتفع جداً فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المحافظة، يعد أحد المؤشرات الديموجرافية التى يمكن أن تؤدى إلى تضاعف عدد سكانها خلال فترة لن تتعدى ثلاثين عاماً ، ويمكن القول أن المحافظة بدأت تعيش مرحلة التمدد السكانى السريع الناتج عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدل الوفيات، ومن ثم تتسع الهوة بين المعدلين وتزداد معدلات الزيادة الطبيعية.

ثانياً : اتجاهات النمو السكانى فى مراكز المحافظة :

تفيد دراسة اتجاهات النمو السكانى فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى، حيث يأخذ المخططون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى حسبانهم حجم السكان الحالى والمتوقع خلال فترات قادمة عند وضع تلك الخطط سواء فى التعليم والسكن والصحة والنقل والمواصلات وغيرها[1]، ويوضح جدول (2) تطور معدلات النمو السكانى حسب مكان الإقامة (حضر/ريف) بمراكز المحافظة خلال الفترات التعدادية (1976، 1986، 1996) ومن تحليل الجدول يتضح الحقائق الآتية :

1- ترتب على التطور السريع فى حجم سكان المحافظة معدلات مرتفعة للنمو السكانى بها خلال الفترة (1986/1976) فقد بلغ 2.66%، ويتباين معدل النمو السكانى فى مراكز المحافظة، حيث يلاحظ ارتفاع هذا المعدل عن المتوسط العام للمحافظة فى ثلاثة مراكز هى الغنايم، القوصية، منفلوط، فى حين ينخفض عن المتوسط العام فى المراكز الأخرى الباقية.

2- بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السكانى فى المحافظة خلال الفترة (1996/1986) نحو 2.35% وتتفاوت معدلات النمو السكانى بين مراكز المحافظة، ويعزى ذلك أساساً لاختلاف معدلات المواليد الوفيات وما يستتبعه من تغير فى حجم الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى تأثير عامل الهجرة سواء أكانت بين مراكز المحافظة أم إلى باقى محافظات الجمهورية، ويمكن تقسيم مراكز المحافظة إلى ثلاث فئات على النحو التالى:

* **الفئة الأولى** : مراكز يقل معدل النمو السكانى بها عن 2% وتضم مركزى أبوتيج، ساحل سليم، ويرجع انخفاض معدلات النمو السكانى بها بصفة خاصة إلى انخفاض معدلات المواليد وارتفاع نسبة مشاركة الإناث فى قوة العمل ، حيث توجد علاقة عكسية قوية بين معدلات الخصوبة وبين كل من التوزيع الحضرى للسكان ومكانة المرأة فى المجتمع.
* **الفئة الثانية** : مراكز يتراوح معدل النمو السكانى بها ما بين 2 – 2.5% وهى أسيوط، أبنوب ، البدارى ، صدفا ، ويشكل عدد سكانها نحو 46.3% من إجمالى سكان المحافظة، وتتصف تلك المراكز باستثناء مركز أسيوط بالارتفاع النسبى لمعدلات المواليد بها (أكثر من 35 فى الألف) هذا بالإضافة إلى زيادة الوزن النسبى لسكان الريف بها وارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة ، وقد انعكس ذلك على النمو السكانى بها ،

---

(1) تومبسون . و ، لويس . د : مشكلات السكان ، ترجمة راشد البراوى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 ، ص 694 .

أما فى حالة مركز أسيوط فيرجع ذلك لكونه يحتل موقعاً متميزاً يملك من الإمكانات ما أعطاه أهمية كبيرة فى العلاقات السكانية والمكانية، إذ يكاد يتوسط مراكز المحافظة ويقع وسط محافظات الصعيد ، كما أنه يضم مدينة أسيوط التى تمثل عنق الزجاجة الذى يتحكم فى خاصرة السهل الفيضى إذ تلتقى عندها الطرق البرية والنهرية والصحراوية التى تربطها بأنحاء البلاد[1]، كما أنها العاصمة الإدارية للمحافظة وتعد المركز الثقافى والتعليمى والتجارى ، هذا بالإضافة إلى توطن النصيب الأكبر من صناعات المحافظة بها[2]، وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة فى زيادة حجم الهجرة الوافدة إليها.

* **الفئة الثالثة :** مراكز تزيد معدلات النمو السكانى بها إلى أكثر من 2.5% وهى القوصية، ديروط منفلوط ، الفتح ، ويبلغ حجم سكانها نحو 41.9% من إجمالى سكان المحافظة ، ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكانى بها إلى ارتفاع نسبة الأمية وسيادة النشاط الزراعى بها وما صاحبه من توجهات محبذة لكثرة الإنجاب .

اتجاهات النمو السكانى فى (حضر/ريف) المحافظة :

تشير دراسة اتجاهات النمو السكانى فى حضر المحافظة خلال الفترة (1986/1976) إلى ارتفاع معدل نمو سكان الحضر حيث بلغ (2.71%) وذلك على النقيض من معدل النمو لسكان الريف، وهذا يدل على زيادة حجم تيارات الهجرة الريفية – الحضرية نسبياً ، ولاشك أن هناك عوامل عديدة أخرى أدت إلى ارتفاع هذا المعدل وتتمثل فى الهيمنة الإقليمية للمراكز الحضرية فى المحافظة من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بها، الأمر الذى نتج عنه انخفاض معدلات الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال الرضع بصفة خاصة.

وقد شهد معدل النمو السكانى فى حضر المحافظة تغيراً واضحاً خلال الفترة (1996/1986) حيث بلغ 2.14% ، ويرجع ذلك إلى زيادة الأقبال على التعليم وتأخير سن الزواج وبالتالى انخفاض معدلات الخصوبة، وبصفة عامة حققت خمسة مراكز معدلات تفوق المتوسط العام لمعدل نمو سكان الحضر خلال تلك الفترة وهى أسيوط ، القوصية ، ديروط ، منفلوط ، الفتح ، بينما تنخفض معدلات النمو السكانى لسكان الحضر عن المتوسط العام للمحافظة فى المراكز الأخرى.

---

(1) أحمد على إسماعيل : مدينة أسيوط ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1968 ، ص 142 .

(2) محافظة أسيوط : نحو تفعيل الاستثمار الصناعى والزراعى والسياحى فى محافظة أسيوط ، 2001 ، ص ، ص 16 – 18 .

ويبدو جلياً تباين معدلات النمو السكانى فى ريف المحافظة من تعداد إلى أخر، فقد اتسم معدل النمو السنوى خلال الفترة (1986/1976) بالانخفاض (2.65%) على النقيض من معدل النمو لسكان الحضر خلال الفترة ذاتها، ويؤكد هذا أن ريف المحافظة يطرد سكانه للمناطق الحضرية بها وبقية محافظات الجمهورية، كما يعكس ذلك التفاوت فى توزيع الخدمات الصحية والتعليمية بين حضر وريف المحافظة، وقد شهد معدل النمو السكانى لريف المحافظة انخفاضاً ملموساً خلال الفترة (1996/1986) حيث بلغ 2.43% وإن كانت الزيادة العددية فى سكان الريف قد بلغت 27.5% وهى تفوق نظيرتها فى سكان الحضر (23.8%) خلال الفترة ذاتها، وهذا يدل على التحسن المستمر فى الخدمات الصحية وزيادة الإقبال على التعليم بين سكان الريف سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً.

وقد جاءت اتجاهات النمو السكانى فى ريف المحافظة متفقة إلى حد كبير مع اتجاهات النمو السكانى لإجمالى المحافظة خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك لزيادة الوزن النسبى لسكان الريف، فقد شكلت نسبتهم نحو (72.3%، 72.2%، 72.7%) من إجمالى سكان المحافظة خلال التعدادات الثلاث الأخيرة على التوالى ، ويمكن تقسيم مراكز المحافظة حسب معدلات نمو سكان الريف خلال الفترة (1996/1986) إلى الفئات التالية :

* **الفئة الأولى** : مراكز حققت معدلات تقل عن 2% وهى أبوتيج، ساحل سليم.
* **الفئة الثانية** : مراكز حققت معدلات تتراوح ما بين 2–2.5% وهى أسيوط، القوصية، صدفا، الفتح.
* **الفئة الثالثة** : مراكز حققت معدلات تزيد عن 2.5% وهى أبنوب، البدارى، الغنايم، ديروط، منفلوط.

ثالثاً : العوامل المؤثرة فى النمو السكانى فى المحافظة :

تعد دراسة العوامل المؤثرة فى النمو السكانى ذات دلالة هامة للمخططين ، لكونها ذات تأثير على المجتمع السكانى من ناحية وما يرتبط بها من استغلال الموارد وتوزيع الناتج من ناحية أخرى، ويتحدد النمو السكانى بتفاعل عاملى الزيادة الطبيعية والهجرة ، ويتفاوت هذان العاملان تفاوتاً واضحاً فى مدى إسهامهما فى النمو السكانى فى المحافظة ، وتعد الزيادة الطبيعية المسئول الأول عن زيادة سكان المحافظة، على حين تمثل الهجرة فى كافة التعدادات خسارة سكانية للمحافظة، ويتمثل تأثيرها المباشر فى زيادة أو نقص عدد السكان عن طريق الوفود أو النزوح ، أما تأثيرها غير المباشر فيتمثل فى التركيب السكانى وخاصة العمرى والنوعى.

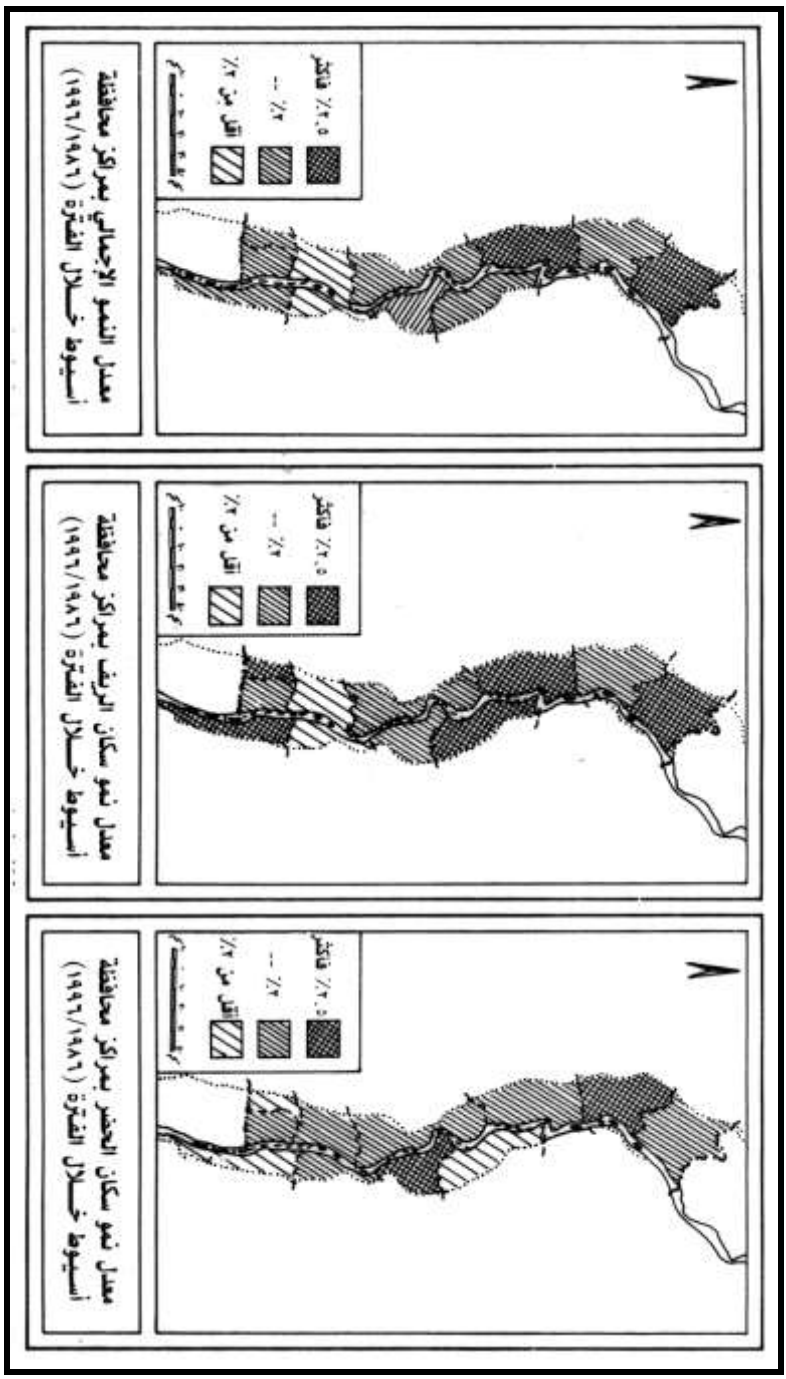

شكل (3أ) شكل (3ب) شكل (3ج)

1- المواليد :

تعد المواليد المحدد الرئيسى للنمو السكانى، إذ تفوق الوفيات والهجرة فى أثرها ، وتتميز بأنها أقل ثباتاً ويمكن التنبؤ بها والتحكم فيها، كما أنها أكثر تأثراً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية[1] ويوضح جدول (3) والشكل (4) تطور معدلات المواليد الخام فى المحافظة خلال الفترة (1947 – 1999) ويمكن التمييز بين عدة مراحل لتطور معدلات المواليد الخام وهى:

* **الفترة الأولى (1947-1954)** : وتميزت بمعدلات مواليد مرتفعه للغاية حيث تجاوز الأربعين فى الألف ، فقد بلغ متوسط معدل المواليد الخام خلال تلك الفترة فى المحافظة (43 فى الألف) وهو يقل عن مثيلة على مستوى الجمهورية البالغ (47.1 فى الألف) للفترة ذاتها .
* **الفترة الثانية (1955-1965)** : اتسمت معدلات المواليد الخام بالمحافظة خلال تلك الفترة بالاتجاه نحو الانخفاض مقارنة بالفترة السابقة ، فقد بلغ المتوسط (38.4 فى الألف) وقد تراوح ما بين 28.8 فى الألف عام 1957 إلى 42.8 فى الألف عام 1961 ، ويعزى هذا الانخفاض النسبى إلى الظروف السياسية التى مرت بها البلاد (العدوان الثلاثى على مصر عام 1956) .
* **الفترة الثالثة (1966-1976)** : ومن السمات المميزة لهذة الفترة الانخفاض الواضح فى معدل المواليد الخام فى المحافظة والجمهورية ، حيث بلغ متوسط معدل المواليد نحو 37.6 ، 36.7 فى الألف لكل من المحافظة والجمهورية على الترتيب ، ويرجع ذلك لوجود أوضاع عسكرية معينة تطلبت التوسع فى التجنيد ، حيث شهدت تلك الفترة حرب 1967 وما تلاها من أعوام شهدت حرب الاستنزاف التى سبقت حرب أكتوبر 1973 وما ترتب على ذلك من تأجيل الزواج لكثير من الشباب إلى ما بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية .
* **الفترة الرابعة (1977-1986)** : عادت فيها اتجاهات المواليد إلى الارتفاع مرة أخرى، حيث بلغ متوسط معدل المواليد الخام فى تلك الفترة نحو 40.5 فى الألف ، وهو يفوق مثيله على مستوى الجمهورية (34.4 فى الألف) ويرجع ذلك إلى شيوع ظاهرة الزواج الإنجابى الذى يعقب الحروب عادة .
* **الفترة الخامسة (1987-1999)** : شهدت تلك الفترة انخفاضاً ملموساً فى معدل المواليد الخام، حيث بلغ متوسط معدل المواليد الخام فى المحافظة (36.8 فى الألف) وهو يفوق متوسط الجمهورية (29.8 فى الألف) ويمكن تفسير ذلك بصفة خاصة لارتفاع سن الزواج بسبب التكاليف الاقتصادية والإقبال على التعليم فى المحافظة وما ترتب على ذلك من تأخير سن الزواج وتنظيم الأسرة .

---

(1) فتحى محمد أبو عيانه : دراسات فى علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 34 .

جدول (3) : تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية (بالألف) فى محافظة أسيوط

خلال السنوات (1947–1999).

السنوات	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	السنوات	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
1947	46.9	24.2	22.7	1974	31.1	13.8	17.3
1948	37.1	17.9	19.2	1975	36.0	12.3	23.7
1949	40.8	24.5	16.3	1976	35.4	12.2	23.2
1950	44.4	24.5	19.9	1977	39.1	13.6	25.5
1951	43.4	24.4	19.0	1978	40.0	11.4	28.6
1952	45.9	20.6	25.3	1979	40.4	12.3	28.1
1953	44.4	25.7	18.7	1980	37.9	10.8	27.1
1954	43.2	23.2	20.0	1981	38.1	10.7	27.4
1955	40.7	18.1	22.6	1982	37.8	11.2	26.6
1956	38.5	19.5	19.0	1983	39.8	7.7	32.1
1957	28.8	14.7	14.1	1984	42	11.8	30.2
1958	29.9	16.0	13.9	1985	44.9	10.4	34.5
1959	39.4	16.1	23.3	1986	45.4	10.8	34.6
1960	41.7	18.4	23.3	1987	44.6	11.3	33.3
1961	42.8	16.6	26.2	1988	42.5	10.2	32.3
1962	36.4	20.9	15.5	1989	38.3	9.4	28.9
1963	40.7	18.6	22.1	1990	37.1	8.7	28.4
1964	41.3	18.6	22.7	1991	38.3	8.8	29.5
1965	41.7	18.0	23.7	1992	34.6	8.1	26.5
1966	41.7	18.0	23.7	1993	35.6	7.9	27.7
1967	41.8	17.0	24.8	1994	34.1	8.1	26.0
1968	41.6	18.3	23.3	1995	33.5	8.2	25.3
1969	38.4	16.7	21.7	1996	35.0	8.0	27.0
1970	36.9	17.1	19.8	1997	33.6	7.5	26.1
1971	36.1	14.7	21.4	1998	34.6	7.6	27.0
1972	36.4	15.8	20.6	1999	32.5	7.1	25.4
1973	38.0	14.3	23.7				

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : المركز القومى للمعلومات ، نشرة المواليد والوفيات.

ويستدل مما سبق أن معدل المواليد الخام اتجه نحو الانخفاض فى السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى من فترة الدراسة سواء على مستوى المحافظة أو الجمهورية ، وعلى أساس معدلات المواليد المسجلة خلال التعدادات السكانية الأربعة الأخيرة والتى تعكس اتجاهات الخصوبة يتضح أن معدل المواليد الخام اتجه اتجاهاً غير ثابت حيث بلغ 41.7 فى الألف فى تعداد عام 1966 ثم انخفض إلى 36.8 فى الألف فى عام 1976 ثم ارتفع بصورة واضحة ليصل إلى 45.4 فى الألف عام 1986،

وقد انخفض بشكل حاد إلى 35 فى الألف فى عام 1996 وهو يفوق المتوسط العام للجمهورية البالغ 28.3 فى الألف فى العام نفسه.

وتتعدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى ارتفاع معدل المواليد فى المحافظة ولعل أهمها انتشار ظاهرة الزواج المبكر[1] بريف المحافظة كما أن إنجاب الأطفال ضرورة أساسية للزواج حتى أنه بدون إنجاب تصبح المرأه بلا مكانه وموصومة وتستحق الرثاء ، كما أن إنجاب الأطفال بخاصة الذكور ينظر إليهم أنهم مصدراً للثروة فهم يعملون فى المزارع وأمان للأباء فى الشيخوخة ويعتبرون امتداد للذرية بعد وفاة الأباء ويواصلون حمل إسم العائلة، هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الثأرات الأسرية فى الريف أدى إلى الرغبة فى الإنجاب تحسباً لمقتل بعض الأبناء[2]، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الأمية فى المحافظة (31%) عام 2001[3] وسيادة القطاعات الإنتاجية التقليدية وضعف مشاركة الإناث فى قوة العمل ، فقد شكلت قوة العمل من الإناث نحو (3.7%، 6.9%، 11.2%) من إجمالى قوة العمل خلال التعدادات الثلاث الأخيرة على التوالى ، وتأكيداً لذلك فقد أبرزت إحدى الدراسات الاجتماعية على قرية الحواتكة بريف مركز أسيوط أن السبب الأساسى فى ارتفاع معدلات الإنجاب يتمثل فى ارتفاع نسبة أمية الإناث (41%) عام 2001 نتيجة عدم قدرة بعض الأسر على تكاليف تعليم الإناث أو عدم إحساسهم بأهمية التعليم بالنسبة لهم[4]، ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع الأسيوطى من حيث العادات والتقاليد والاتجاه السائد الذى يمنع عمل المرأة وطغيان دور المرأة البيولوجى فى إنجاب الأولاد[5].

---

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، مسح الملامح الديموجرافية لمحافظة أسيوط بالعينة، 1998، ص 83 .

(2) محمد جمال الدين راشد وآخرون : ظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط، مجلة الدراسات السكانية، المجلد (17) العدد (86) المجلس القومى للأسرة والسكان، ديسمبر، 2001، ص، ص، 24 ، 25 .

(3) محافظة أسيوط : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة المعلومات ، العدد (137) مايو ، 2002 .

(4) محمد حسن قايد وآخرون : دراسة المعرفة والاتجاهات والسلوك تجاه الصحة الإنجابية بين المراهقين والشباب فى محافظة أسيوط، وحدة إدارة البحوث، قسم طب المجتمع كلية الطب، جامعة أسيوط، سبتمبر، 1998 ، ص ، ص 60 ، 61 .

(5) عبد الروؤف أحمد محمد الضبع: الأمية والسلوك الإنجابى، دراسة ميدانية فى قرية بصعيد مصر، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، المجلد الثامن، العدد الثانى، معهد التخطيط القومى، ديسمبر، 2000، ص 90.

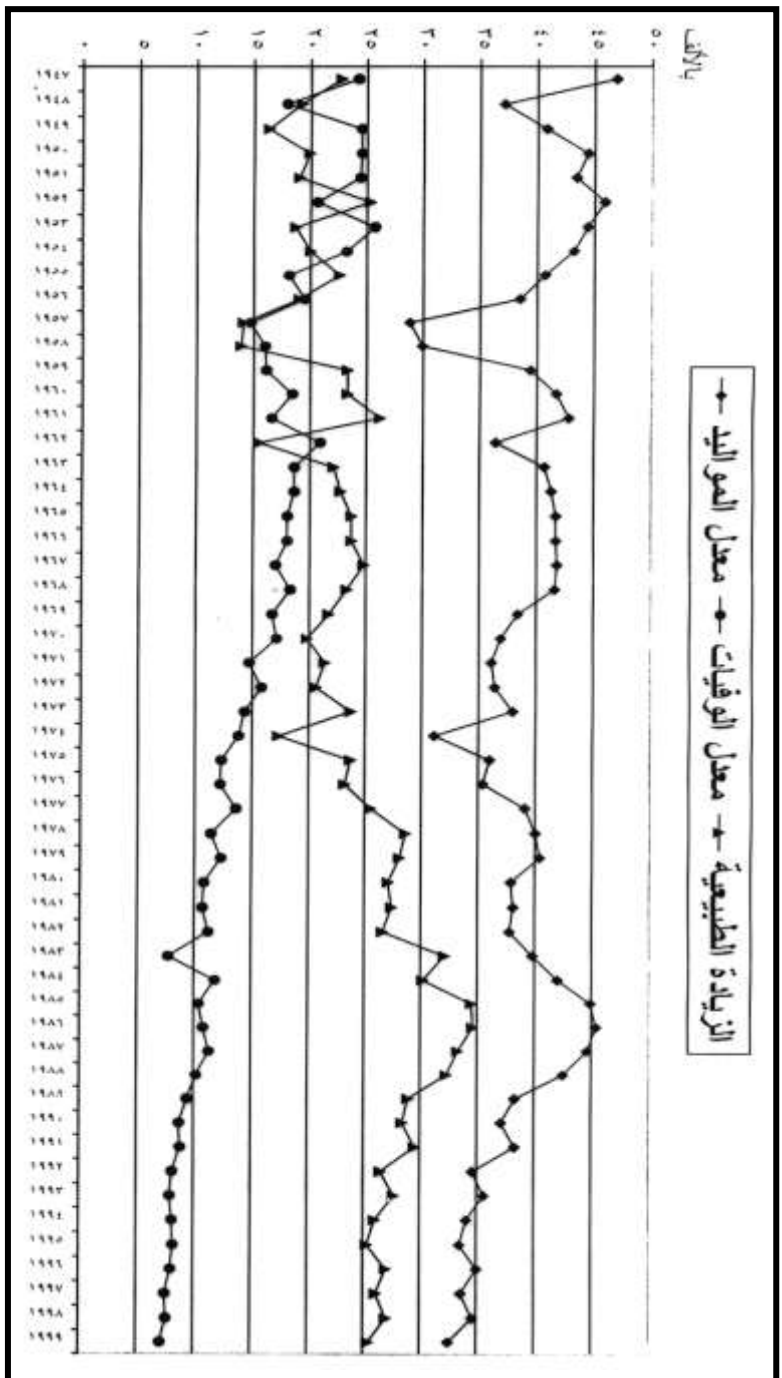

شكل (4) : تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى محافظة أسيوط خلال السنوات (1999/1947).

التباين المكانى لمعدلات المواليد فى المحافظه :

تفيد دراسة تطور معدلات المواليد على مستوى مراكز المحافظة فى إظهار الاختلافات المكانية، ويوضح جدول (4) تطور معدلات المواليد بمراكز محافظة أسيوط خلال الفترات التعدادية (1976، 1986، 1996) ويتبين أن معدل المواليد الخام يتباين من مركز إلى آخر تبعاً للعلاقة بين التركيب العمرى والحالة الزواجية من ناحية وطبيعية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية من ناحية أخرى، وتتضح الحقائق الآتية :

أ- تتحقق أدنى معدلات للمواليد فى المحافظة فى عام 1976 فى مركز البدارى (22.9 فى الألف) وتصل إلى أقصاها فى مركز ساحل سليم (43.4 فى الألف) وقد سجلت ثمانية مراكز معدلات تفوق المتوسط العام للمحافظة (36.8 فى الألف) وهى أسيوط، أبنوب، أبوتيج ، ساحل سليم ، الغنايم ، ديروط ، صدفا ، منفلوط ، فى حين ينخفض المعدل فى المراكز الأخرى .

ب- بلغ المتوسط العام لمعدل المواليد الخام فى المحافظة عام 1986 نحو 45.4 فى الألف ، ويشغل مركز ديروط المكانة الأولى (51.7 فى الألف) ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية وسيادة النشاط الزراعى، فى حين يصل هذا المعدل إلى أدناه فى مركز أسيوط (39 فى الألف) ويعزى ذلك بصفة خاصة لزيادة إقبال الإناث على التعليم وارتفاع نسبة مشاركتهن فى قوة العمل لتوفر فرص العمل فى مجالات الخدمات الصحية والاجتماعية والتى تتناسب مع طبيعة عمل المرأة[1].

ج- يمكن تقسيم مراكز المحافظة حسب معدلات المواليد عام 1996 إلى الفئات الآتية :

* **الفئة الأولى** : مراكز تزيد معدلات المواليد بها عن 37 فى الألف وهى القوصية، ديروط ، منفلوط ، الفتح، ويرجع ذلك لزيادة الوزن النسبى لسكان الريف بها وارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة، هذا بالإضافة لانخفاض نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل.
* **الفئة الثانية** : مراكز يتراوح معدلات المواليد بها ما بين 35 – 37 فى الألف وهى أبنوب، البدارى، الغنايم .
* **الفئة الثالثة** : مراكز تقل معدلات المواليد بها عن 35 فى الألف وهى أسيوط ، أبوتيج، ساحل سليم ، صدفا ، ويرجع ذلك لارتفاع نسبة العاملين بأجر من إجمالى قوة العمل وارتفاع نسبة مشاركة الإناث فى قوة العمل.

---

(1) المتولى السعيد أحمد : التوزيع الجغرافى لقوة العمل فى محافظة أسيوط ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (41) الجزء الأول ، 2003 ، ص 31 .

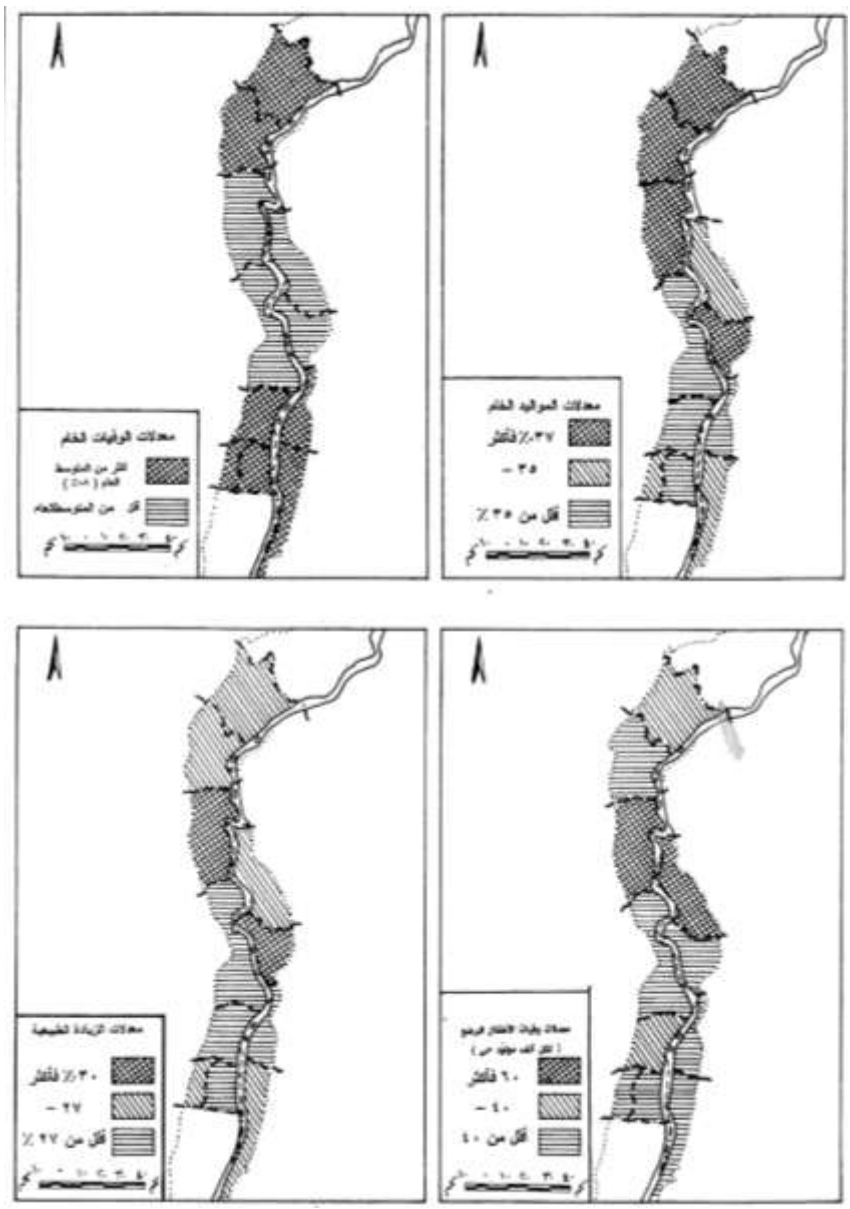

شكل (5) : المؤشرات السكانية فى مراكز محافظة أسيوط عام 1996.

اتجاهات الخصوبة فى مراكز المحافظة :

يفيد معدل المواليد الخام فى التعرف على مستوى الخصوبة لسكان المحافظة ككل ، إلا أنه لا يظهر المستوى الحقيقى للخصوبة ، إذ ينسب عدد المواليد إلى جملة السكان دون تمييز بين المجموعات السكانية والتى تختلف من حيث الخصائص الديموغرافية، ويعيب هذا المقياس أنه يتعامل مع المواليد كما لو كانوا نتاجاً لكل سكان المجتمع وليس لمجموعة سكانية بعينها لها خصائصها المميزة[1]، ويواجه الباحث فى دراسة الخصوبة الافتقار إلى الإحصاءات الحيوية، وعلى ذلك فقد يكون من المناسب اختيار ما يعرف بمعدل الخصوبة العام[2]، ويوضح جدول (5) تطور معدلات الخصوبة العامة فى مراكز محافظة أسيوط خلال الفترات التعدادية (1976، 1986، 1996) وتتضح الحقائق الآتية :

أ- بلغ متوسط معدل الخصوبة العام فى المحافظة نحو 6.89 مولوداً لكل امرأة عام 1976 ، وقد ارتفع إلى 7.46 مولوداً عام 1986 ثم انخفض إلى 6.37 مولوداً عام 1996 ، ويرجع ذلك إلى تأخر سن الزواج وإقبال الإناث على التعليم سواء فى الحضر أم الريف وارتفاع تكاليف الزواج والمعيشة معاً ، وهذا يشير إلى أن الخصوبة[3] ترتفع فى بداية التحول الاقتصادى والاجتماعى لفترة زمنية ثم تبدأ فى الانخفاض عندما تصل نتائج التغير الاجتماعى والثقافى إلى جميع طبقات المجتمع من حيث الدخل والعمل[4].

ب- يبدو التباين الواضح فى معدل الخصوبة العام بين مراكز المحافظة ، ويرجع ذلك إلى طبيعية البيئة الجغرافية والاجتماعية والثقافية والدينية ، ويمكن تقسيم مراكز المحافظة من حيث مستويات الخصوبة عام 1996 إلى فئتين رئيستين على النحو التالى :

---

(1) فتحى محمد أبوعيانه : جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات ، ط 5 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 104 .

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (0 – 5 سنة)}}{\text{عدد الإناث فى سن الحمل (15 – 49 سنة)}} \times 1000$$

(2) يراجع فى ذلك : أحمد على إسماعيل : أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، ط 8 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة 1997 ، ص 80 .

(3) U.N, Relationship Between Fertility, Mortality and Variables in Developing Countries, World Population Trends and Policies, 1981, Vol. I Population Trends, P. 160 .

(4) Judith, E.J., Population Growth, University of Denver, Calfornia, 1996, P.P 14,15.

* **الفئة الأولى :** مراكز حققت معدلات تزيد عن المتوسط العام للمحافظة (6.37) مولوداً لكل امرأة فى سن الحمل وهى أبنوب، الغنايم، القوصية، ديروط، منفلوط، الفتح، ويمكن تفسير ذلك لكونها مراكز ريفية زراعية ترتفع بها نسبة الأمية ولم تستجب المرأة بها إلى حد ما لوسائل تنظيم الأسرة إلى جانب تشجيع الأسر على زواج أبنائها فى سن مبكرة، مما أدى إلى زيادة عدد مرات الحمل وارتفاع مستوى الخصوبة، وهذا يعكس تأثير المعايير الاجتماعية والثقافية فى التباين المكانى لمعدلات الخصوبة، فقد تبين الارتباط الواضح بين نسبة الأمية والخصوبة بمراكز المحافظة (0.98) وهو ارتباط قوى جداً، أى أنه كلما زادت نسبة الأمية كلما زادت معدلات الخصوبة والعكس.
* **الفئة الثانية :** مراكز حققت معدلات تقل عن المتوسط العام للمحافظة وهى أسيوط، أبوتيج ، البدارى ، ساحل سليم ، صدفا ، ويرجع ذلك لارتفاع نسبة سكان الحضر وتحسن الخدمات الصحية بها وإقبال الإناث على التعليم ومن ثم الدخول إلى سوق العمل وتأخير سن الزواج نتيجة ارتفاع المستوى التعليمى ، حيث توجد علاقة طردية قوية (0.96) بين معدلات الخصوبة ومعدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل بمراكز المحافظة[1].

التباين المكانى لمعدلات الخصوبة فى المحافظة :

تفيد دراسة معدلات الخصوبة حسب فئات السن ومكان الاقامة فى التعرف على مستويات وأنماط الخصوبة، ويوضح الجدول التالى معدلات الخصوبة العمرية والكلية حسب مكان الاقامة فى محافظة أسيوط عام 1996 ويتضح الأتى :

جدول (6) : معدلات الخصوبة العمرية والكلية حسب مكان الإقامة فى محافظة أسيوط عام 1996.

مكان الإقامة	معدلات الخصوبة العمرية لكل ألف أنثى							معدل الخصوبة الكلى
	15 -	20 -	25 -	30 -	35 -	40 -	45 – 49	
حضر	33	169	211	186	99	39	--	3.69
ريف	59	231	270	222	132	63	23	5.0
إجمالى المحافظة	46	196	233	200	115	51	11	4.26

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، مسح الملامح الديموجرافية لمحافظة أسيوط بالعينة ، 1998 ، ص 106 .

(1) Bothaina El-Deeb, Evalution of Egyptian Fertility survey, Vol. VICAPNIS, Cairo, 1989, P.P 55 , 69.

(أ) تبدأ معدلات الخصوبة العمرية بمستوى منخفض فى الفئة العمرية (15 لأقل من 20 سنة) حيث تبلغ 46 فى الألف، ثم ترتفع بعد ذلك فئات الأعمار الشابه للذكور والإناث فى سن العمل والزواج، ويبلغ أعلى معدل للخصوبة فى الفئة العمرية (25 – 30 سنة) حيث بلغ 233 فى الألف، ثم تأخذ معدلات الخصوبة فى الانخفاض بشكل حاد مع تقدم العمر وتصل إلى أدنى معدل لها (11 فى الألف) فى الفئة الأخيرة (45 – 49 سنة) .

(ب) يبلغ معدل الخصوبة الكلى[1] بالمحافظة حوالى 4.3 مولوداً لكل امرأة فى سن الحمل، وتوجد اختلافات كبيرة حسب مكان الإقامة، فقد بلغ معدل الخصوبة فى حضر المحافظة نحو 3.69 مولوداً لكل امرأة فى مقابل (5) مولوداً لكل امرأة فى الريف، وبذلك يمكن القول أن هناك ارتباطاً قوياً بين معدلات الخصوبة ومكان الإقامة.

2- الوفيات :

تمثل الوفيات العامل الثانى الذى يؤثر فى النمو السكانى ، فالسكان يزيدون زيادة طبيعية بالمواليد وينقصون بالوفيات[2]، ويعد التغير فى أنماط معدل الوفيات أهم بكثير من التغير فى أنماط الإنجاب[3]، وهى تفوق فى أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها من حيث أثرها فى التغير فى حجم السكان ، وتعتبر بصفة عامة ذات دلالة كبيرة على الحالة الاجتماعية والصحية والثقافية ، كما أنها ذات دلالة على مستقبل السكان أنفسهم[4].

(أ) معدل الوفيات الخام :

يمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد فى المحافظة من خلال تتبع معدلات الوفيات الخام المسجلة بها طبقا لبيانات الإحصاءات الحيوية ويوضح الجدول رقم (3) والشكل (4) تطور معدلات الوفيات فى المحافظة خلال الفترة (1947 – 1999) ويمكن تقسيم المراحل التى مرت بها متوسطات معدلات الوفيات بالمحافظة على النحو الأتى :

---

(1) معدل الخصوبة الكلية = $\frac{\text{مجموع معدلات الخصوبة العمرية} \times 5 \text{ (طول الفئة العمرية)}}{100}$

يراجع فى ذلك : فتحى محمد أبو عيانه: جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 106 .

(2) محمد السيد غلاب : البيئة والمجتمع ، الأنجلو المصرية ، ط 6 ، القاهرة ، 1975 ، ص 245 .

(3) Clarke, J., Population Geography, 2 nd (Ed) London, 1972, P. 17.

(4) فتحى محمد أبوعيانه : مدخل إلى التحليل الإحصائى فى الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1981 ، ص 224 .

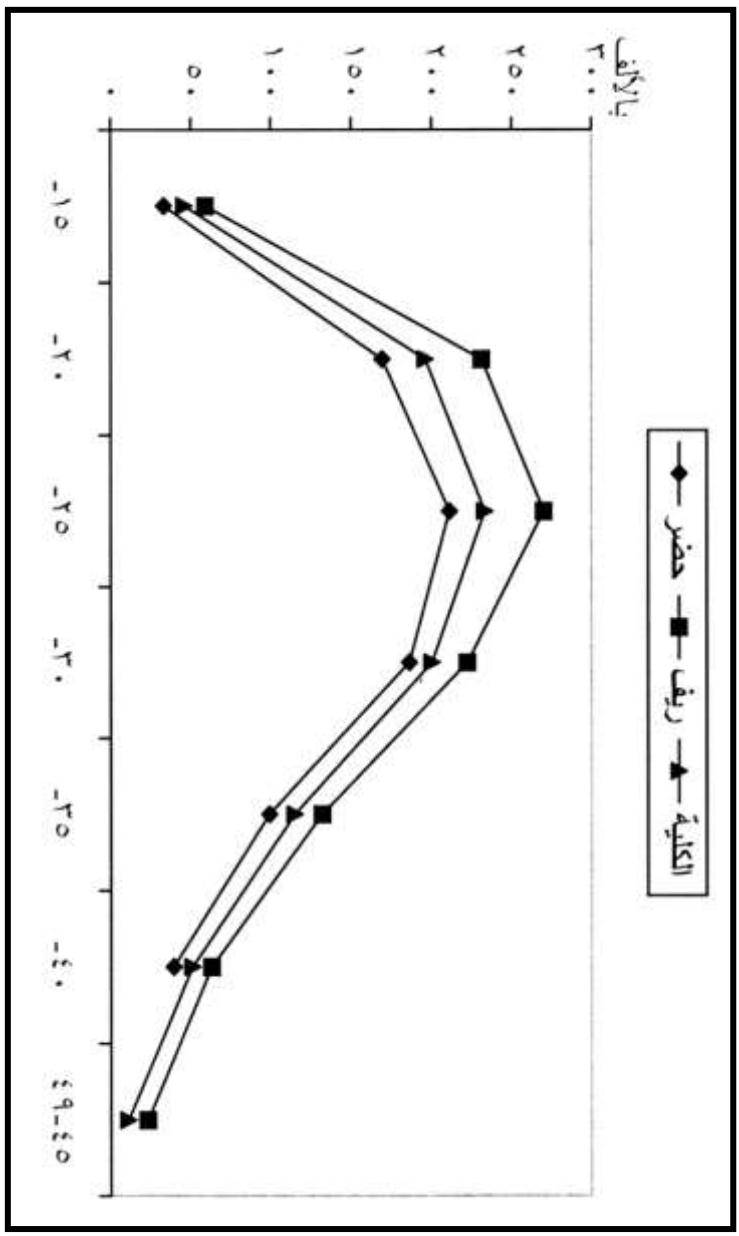

شكل (6) : معدلات الخصوبة العمرية والكلية حسب مكان الإقامة فى محافظة أسيوط عام 1996.

* **المرحلة الأولى (1947 – 1954)** : وتميزت تلك المرحلة بارتفاع متوسطات معدلات الوفيات بالمحافظة حيث بلغ 23.1 فى الألف ، وقد بلغ معدل الوفيات أقصاه (25.7 فى الألف) عام 1953 ، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الوفيات بالمحافظة لم تتعد 20 فى الألف إلا فى تلك الفترة ، أما على مستوى الجمهورية فقد بلغ متوسطات معدلات الوفيات خلال نفس الفترة 19.5 فى الألف ، وقد بلغ هذا المعدل أقصاه عام 1947 حيث بلغ 21.4 فى الألف ، ويعزى ارتفاع معدلات الوفيات خلال تلك الفترة بصفة خاصة إلى تدنى مستوى الخدمات الصحية بشكل واضح وانتشار الأوبئة مثل الجدرى والدرن والملاريا والتيفوس الوبائى والأمراض الطفيلية (البلهارسيا / الإنكستوما / الإسكارس) التى تسبب الوفاة بطريق غير مباشر ، حيث تؤدى إلى ضعف الإنسان وتجعله فريسة سهلة بالنسبة للأمراض الأخرى ، هذا بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة سكان الريف .
* **المرحلة الثانية (1955 – 1965)** : اتسمت تلك الفترة بتذبذب معدلات الوفيات بين الارتفاع والانخفاض وإن كان الاتجاه العام يشير إلى الانخفاض التدريجى ، فقد بلغ متوسط معدل الوفيات بالمحافظة خلال تلك المرحلة نحو 17.8 فى الألف وهو يفوق مثيلة على مستوى الجمهورية البالغ 16.4 فى الألف خلال نفس الفترة ، ويمكن تفسير أسباب انخفاض هذا المعدل لانحسار الأمراض وتحسن الأوضاع الصحية نسبياً الأمر الذى حقق قدراً من الوعى الصحى .
* **المرحلة الثالثة (1966 – 1976)** : وقد شهدت انخفاضاً ملموساً فى معدلات الوفيات سواء على مستوى المحافظة أم الجمهورية ، فقد بلغ معدل الوفيات بالمحافظة فى بداية تلك المرحلة حوالى 18 فى الألف فى مقابل 15.8 فى الألف بالجمهورية ، وقد استمر هذا المعدل فى الهبوط ليصل إلى حوالى 12.2 ، 11.8 فى الألف عام 1976 لكلٍّ من المحافظة والجمهورية على الترتيب ، ويرجع هبوط هذا المعدل إلى التحسن المستمر فى الخدمات الصحية والحملات القومية للتطعيم الإجبارى ضد الأمراض الفتاكة وتحسن مستويات التغذية بصفة عامة، وقد ترتب على ذلك انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال ووفيات كبار السن .
* **المرحلة الرابعة (1977 – 1999)** : اتسمت معدلات الوفيات خلال تلك المرحلة بالهبوط المستمر فى خط الاتجاه العام لمعدلات الوفيات بالمحافظة والجمهورية ، فقد انخفض معدل الوفيات من 13.6 فى الألف عام 1977 وواصل انخفاضه ليصل إلى 7.1 فى الألف عام 1999 ، ويفوق هذا المعدل نظيره على مستوى الجمهورية والبالغ 6.5 فى الألف فى العام

نفسه، ويمكن تفسير أسباب انخفاض هذا المعدل لارتفاع المستوى الصحى وزيادة وعى الأمهات نتيجة تحسن المستوى التعليمى لهن فى الريف ومن ثم الاهتمام برعاية الأطفال رعاية جيدة، حيث توجد علاقة عكسية بين مستوى الوفيات ونسبة الملتحقات بالتعليم، ويدل ذلك على ارتباط الوفيات بمكانة المرأة فى المجتمع .

اتجاهات الوفيات فى مراكز المحافظة :

تعد دراسة اتجاهات الوفيات على قدر كبير من الأهمية ، إذ تساعد فى فهم السمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية لأى مجتمع ، كما تعد أساساً لتقيم المشروعات الصحية أو تحديد الاحتياجات اللازمة لها ، ويوضح جدول (4) تطور معدلات الوفيات بمراكز المحافظة خلال الفترات التعدادية (1976، 1986، 1996) ومن تحليل بيانات الجدول يتبين الحقائق الأتية:

أ- بلغ معدل الوفيات فى المحافظة نحو 12.2 فى الألف عام 1976 ، ويتباين هذا المعدل بين مراكز المحافظة ، حيث يصل أقصاه إلى 16.7 فى الألف بمركز ساحل سليم وأدناه إلى 6.3 فى الألف بمركز البدارى ، وينسحب القول أيضاً على معدلات الوفيات بمراكز المحافظة خلال تعداد عام 1986 ، ويمكن تقسيم مراكز المحافظة حسب مستويات التغير فى معدلات الوفيات خلال الفترة (1976 – 1996) إلى الفئات الأتية :

* الفئة الأولى : مراكز بلغت فيها نسبة الهبوط فى معدلات الوفيات أكثر من 40% وهى أسيوط ، ساحل سليم ، صدفا ، منفلوط .
* الفئة الثانية : مراكز تراوحت نسبة الهبوط بها فى معدلات الوفيات ما بين 30 – 40% وهى أبوتيج ، ديروط .
* الفئة الثالثة : مراكز تراوحت نسبة الهبوط بها فى معدلات الوفيات ما بين 20 – 30% وهى أبنوب ، الغنايم ، القوصية ، الفتح .
* الفئة الرابعة : مراكز حققت ارتفاعاً فى معدل الوفيات ويمثلها مركز البدارى .

ويتضح أن معظم مراكز المحافظة قد اتسمت بظاهرة الهبوط الذى اعترى معدل الوفيات وإن اختلفت نسبة التغير من مركز إلى أخر ويستثنى من ذلك مركز البدارى ، حيث ارتفع معدل الوفيات به من 6.3 فى الألف عام 1976 إلى 8.4 فى الألف عام 1996 ، ويستخلص من ذلك أن التحسن الكبير الذى طرأ على مستويات الصحة فى المحافظة ، أدى إلى هبوط كبير فى معدل الوفيات ويبدو ذلك واضحاً فى نسبة التغير التى بلغت 34.4% .

ب- ترتفع معدلات الوفيات عن المتوسط العام للمحافظة (8 فى الألف) عام 1996 فى مراكز أبوتيج، البدارى، ساحل سليم، الغنايم، القوصية، ديروط، صدفا، فى حين تقل فى المراكز الأخرى وقد تراوحت ما بين 7.9 فى الألف لمركز منفلوط إلى 6.8 فى الألف لمركز أسيوط، ويرجع انخفاض معدلات الوفيات بتلك المراكز إلى توفر الخدمات الطبية والصحية وتأثير كل من محل الإقامة وارتفاع المستوى التعليمى للأمهات على انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع، هذا بجانب السيطرة على أمراض الطفولة والأمراض المنقولة والتحسن المستمر فى خدمات صحة الأم، وبمقارنة معدل الوفيات الخام بالمحافظة عام 1996 يتضح أنه يفوق مثيلة فى بعض محافظات الوجه القبلى حيث يصل هذا المعدل أدناه فى محافظة الأقصر (5.7 فى الألف) سوهاج (6.9 فى الألف) قنا (7.3 فى الألف) أسوان (6 فى الألف) المنيا (7.2 فى الألف)، ولاشك أن خفض معدلات الوفيات بالمحافظة يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإحداث أثراً محسوساً، نظراً لأن هذا المعدل يتأثر بتفاوت المهارات الطبية والتوزيع الجغرافى للخدمات الصحية.

وترتبط الوفيات ارتباطاً واضحاً بالتركيب العمرى والنوعى للسكان[1]، ولذلك يتم الاستعانة بما يسمى بمعدل الوفيات العمرى والنوعى[2] ويوضح جدول (7) معدل الوفيات حسب فئات العمر والنوع فى المحافظة عام 1996، ويتبين أن منحنى الوفيات العمرى لسكان المحافظة تبدأ قمته بعد الميلاد مباشرة حيث يبلغ هذا المعدل 44.33 فى الألف للذكور فى مقابل 56.18 للإناث فى فئة العمر أقل من عام أى بين الأطفال الرضع، وينسحب هذا على وفيات الأطفال فى الفئة (1 – 5) سنة، وهذا يعكس قدر من تفضيل المواليد الذكور عن الإناث، ولاشك أن ارتفاع معدل الوفيات فى تلك الفئات يعنى انخفاض احتمالات الحياة ويعكس مستوى الخدمات الصحية، وما يلبث منحنى الوفيات أن يهبط بحده حيث يصل إلى أدنى معدل فى الفئة العمرية (10 – 14) سنة، مع ملاحظة ارتفاع معدلات وفيات الذكور (1.04) لكل ألف وانخفاض معدلات وفيات الإناث (0.99) لكل ألف، ويبدأ معدل الوفيات العمرى فى الارتفاع البطئ مرة أخرى وذلك بداية من الفئة العمرية (15 – 19) سنة حتى بداية الأعمار المتقدمة 55 سنة فأكثر، حيث ترتفع معدلات الوفاة بشكل حاد فى الفئة العمرية 75 سنة فأكثر إلى 166.65 لكل ألف ذكر فى مقابل 232.61 لكل ألف من الإناث.

---

(1) فاطمة سيد خليل : الاتجاهات والاختلافات فى وفيات الرضع فى مصر، مجلة السكان (بحوث ودراسات) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، العدد (62)، يناير ، 2001، ص 25 .

(2) Henry, L., Population Analysis and Models, London, 1976, P. 35.

يحسب على أساس المعادلة التالية :

$$\text{معدل الوفيات العمرى والنوعى} = \frac{\text{عدد الوفيات فى كل فئة عمرية حسب النوع}}{\text{جملة عدد السكان حسب النوع فى نفس الفئة}} \times 1000$$

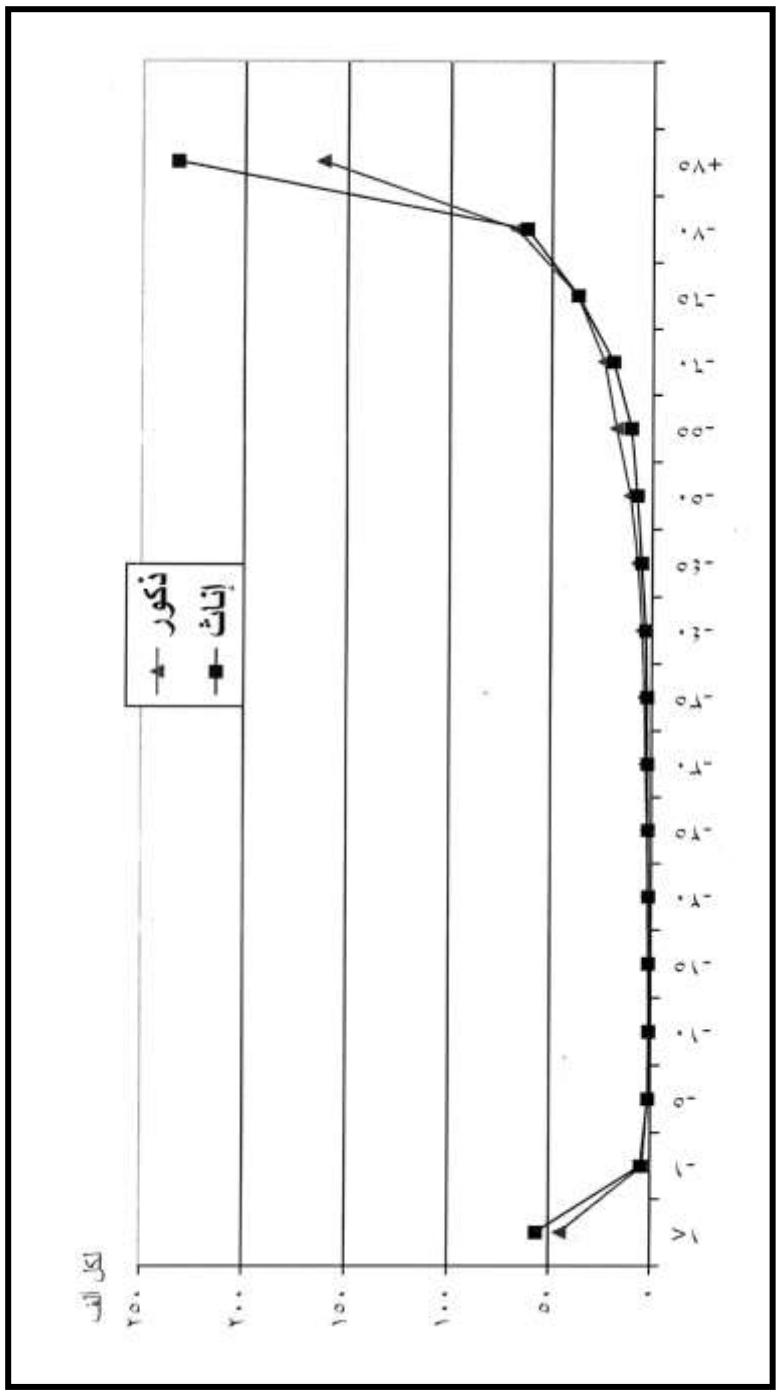

شكل (7) : معدلات الوفيات حسب فئات السن والنوع فى محافظة أسيوط عام 1996.

(ب) وفيات الأطفال الرضع :

تعد وفيات الأطفال الرضع فى المحافظة مسئولة عن ارتفاع معدل الوفيات العام ، كما أنها لها علاقة غير مباشرة فى ارتفاع معدل المواليد ، وذلك لأن ارتفاع معدل وفيات الأطفال يدفع الأباء إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال أملاً أن يبقى بعضهم على قيد الحياة ، وتعتبر معدلات وفيات الأطفال الرضع أحد المقاييس الهامة فى تقيم برامج الرعاية الصحية وقياس مدى كفاءتها، كما أنها أحد وسائل دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية السائدة والتى تتجلى فى العناية بالأم الحامل أو الاهتمام بالمولود قبل أن يولد وأثناء السنة الأولى من عمره وهى تعد أخطر فترات حياته ، لذلك لاقت دراستها أهمية كبرى لما لها من دور فى رسم السياسات السكانية[1].

وباستقراء الجدول رقم (3) الذى يوضح تطور معدلات وفيات الأطفال الرضع فى مراكز المحافظة خلال الفترات التعدادية (1976، 1986، 1996) يتضح الحقائق الآتية :

1- الاتجاه النزولى فى معدل وفيات الأطفال الرضع من 61 طفلاً لكل ألف مولود عام 1976 إلى 57 طفلاً لكل ألف مولود عام 1986 ثم إلى 49 طفلاً لكل ألف مولود عام 1996 ، ويرجع ذلك إلى التحسن فى مستوى الخدمات الصحية فى مجالات الوقاية والعلاج والتغذية ورعاية الأمومة والطفولة وكذلك حملات التوعية والتطعيم، ومعظم هذا الخدمات تؤدى بالمجان وهذا يعنى نجاح الجهود المبذولة والبرامج التى وضعت من أجل الحفاظ على حياة الأطفال الرضع وإنها أتت ثمارها خاصة فى السنوات الأخيرة، وبمقارنة معدل وفيات الأطفال الرضع فى المحافظة عام 1996، نجد أنه يفوق مثيله على مستوى الجمهورية والبالغ 29 طفلاً لكل ألف مولود ، ويستدل من ذلك التباين فى توزيع الخدمات الصحية والتعليمية بين محافظات الجمهورية ، ويكفى للدلالة على ذلك أن المحافظة تشغل المرتبة التاسعة عشر بين محافظات الجمهورية حسب مستوى المؤشرات الصحية[2]، ولاشك أن ارتفاع نسبة الأمية للإناث (41%) فى عام 2001[3] لها دور كبير فى ارتفاع معدل وفيات الأطفال فى المحافظة، فلقد أكدت الدراسات أنه كلما زادت ثقافة الأم ارتفع إمكان بلوغ طفلها عامه الخامس، بل أن مستوى ثقافة الأم له تأثير كبير فى خفض معدلات الإصابة بالأمراض ، أى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للأم انخفض معدل وفيات الأطفال والعكس[4].

---

(1) محمد صبحى عبد الحكيم، محمد السيد غلاب : السكان ديموغرافيا وجغرافياً، ط 6، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998 ، ص 50 .

(2) مديحة عبد الحكيم : المؤشرات الصحية على مستوى محافظات الجمهورية ، مجلة السكان (بحوث ودراسات) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، العدد 62 ، يناير ، 2001 ، ص 8 .

(3) محافظة أسيوط : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة المعلومات ، العدد137 ، مايو 2002، ص 8 .

(4) دينس . هـ . رونج : علم السكان ، ترجمة محمد صبحى عبد الحكيم ، مكتبة مصر بالفجالة، القاهرة، 1969 ، ص 267 .

2- تتباين معدلات وفيات الأطفال الرضع بين مراكز المحافظة لاختلاف مقومات البيئة الجغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية حسب مكان الإقامة، ويمكن تقسيم مراكز المحافظة حسب التباين المكانى فى معدلات وفيات الأطفال الرضع إلى ثلاث فئات كالآتى:

* **الفئة الأولى :** مراكز بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع بها أكثر من 60 طفلا لكل ألف مولود وهى أبنوب ، ديروط ، ويتميز هذين المركزين بارتفاع نسبة سكان الريف وسيادة النشاط الزراعى الذى تسيطر على العاملين به فكرة الحاجة الملحة لكثرة النسل وتعويض ما يفقد من أطفال بالوفاة .
* **الفئة الثانية :** مراكز يتراوح معدلات وفيات الأطفال بها ما بين 40 – 60 طفلاً لكل ألف مولود وتشمل مركزى أبوتيج ، منفلوط .
* **الفئة الثالثة :** مراكز يقل معدلات وفيات الأطفال الرضع بها عن 40 طفلاً لكل ألف مولود وهى أسيوط ، البدارى ، ساحل سليم ، الغنايم ، القوصية ، صدفا ، الفتح ، ويرجع ذلك لكونها تتميز بارتفاع نسبة سكان الحضر وبالتالى مستوى المعيشة وكذلك المستوى الثقافى الذى يرتبط بزيادة الوعى الصحى ، هذا بالإضافة إلى تركز الخدمات الصحية بها .

الزيادة الطبيعية :

يتحدد النمو السكانى فى المحافظة بتفاعل معدلى المواليد والوفيات ، والفرق بينهما هو معدل الزيادة الطبيعية ، ويوضح جدول (3) والشكل (4) تطور معدلات الزيادة الطبيعية فى المحافظة خلال الفترة (1947 – 1999) ويتبين الأتى :

1- اتجاه معدل الزيادة الطبيعية فى المحافظة نحو الارتفاع خلال الفترة (1947 – 1955) فقد بلغ متوسط معدل الزيادة الطبيعية خلال تلك الفترة نحو 20.4 فى الألف ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد والوفيات معاً، وقد أخذ هذا المعدل فى الانخفاض خلال الفترة (1956 -1965) حيث بلغ المتوسط نحو 18.5 فى الألف، وقد وصل هذا المعدل إلى أدناه (13.9 فى الألف عام 1958 وأقصاه (26.2 فى الألف) عام 1961، ويمكن تفسير أسباب انخفاض معدل الزيادة الطبيعية خلال تلك الفترة إذا قورن بمثيلة خلال الفترة السابقة إلى انخفاض معدل الوفيات للتحسن الذى طرأ على الخدمات الصحية والتقدم فى مجالات الطب الوقائى والعلاجى الأمر الذى ساعد على القضاء على الكثير من الأمراض والأوبئة[1].

(1) خلف الله حسن محمد : الصحة والبيئة فى التخطيط الصحى، بدون دار نشر ، القاهرة، 1997، ص 63 .

2- اتسمت معدلات الزيادة الطبيعية فى المحافظة خلال الفترة (1966 – 1975) بالارتفاع ، إذ بلغ المتوسط خلال تلك الفترة نحو 22.2 فى الألف ، ويرجع ذلك لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات بصورة واضحة بسبب التحسن الملموس فى الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وانخفاض نسبة الأمية ، وتعد الفترة (1976 – 1988) من أخطر مراحل المشكلة السكانية فى المحافظة ، فقد شهدت ما يعرف بإسم طفرة المواليد وانخفاض والوفيات ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بشكل واضح إذ بلغ المتوسط (29.5 فى الألف) .

3- تميزت معدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة (1989 – 1999) بالانخفاض النسبى ، حيث بلغ المتوسط نحو 27 فى الألف ، ويعزى ذلك أساساً لانخفاض معدلات الوفيات بصورة واضحة فى حين شهدت معدلات المواليد انخفاضاً طفيفاً ، وتجدر الإشارة أن متوسط معدل الزيادة الطبيعية فى المحافظة يفوق نظيره على مستوى الجمهورية والبالغ نحو 21.6 فى الألف خلال الفترة ذاتها .

ويستدل مما سبق أن معدل الزيادة الطبيعية فى المحافظة قد مر بفترة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ثم ما لبث أن أخذ فى الانخفاض التدريجى ، وبصفة عامة فإن المراحل إلى مرت بها الزيادة الطبيعية خلال السنوات المحصورة بين (1947 – 1999) قد تميزت بالثبات النسبى والذى استمر حتى منتصف السبعينات ، وتبدأ مرحلة الارتفاع المطرد منذ منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات ، ثم تبدأ فى الانخفاض البطئ مع بداية التسعينيات .

التباين المكانى فى معدلات الزيادة الطبيعية بمراكز المحافظة :

تتباين معدلات الزيادة الطبيعية بمراكز المحافظة خلال الفترات التعدادية 1976، 1986، 1996، وباستقراء جدول (4) والشكل (5) يتضح الحقائق الأتية :

أ- بلغ المتوسط العام لمعدل الزيادة الطبيعية فى المحافظة نحو 24.6 فى الألف عام 1976 ارتفع إلى 34.6 فى الألف عام 1986 ويرجع ذلك لارتفاع معدلات المواليد ، وقد انخفض هذا المعدل بصورة واضحة ليصل إلى 27 فى الآلف عام 1996 ويعزى ذلك لانخفاض معدلى المواليد والوفيات معاً .

ب- تتحقق أعلى معدلات للزيادة الطبيعية للزيادة الطبيعية فى المحافظة عام 1996 (أكثر من 30 فى الألف) فى مركزى منفلوط والفتح ، ويتراوح معدل الزيادة الطبيعية ما بين 27 – 30 فى الألف فى مراكز أبنوب ، البدارى ، الغنايم ، القوصية ، ديروط ، فى حين بلغت أقل معدلات للزيادة الطبيعية (أقل من 27 فى الألف) فى مراكز أسيوط ، أبوتيج ، ساحل سليم ، صدفا ، ويمكن تفسير التباين فى معدلات الزيادة الطبيعية بمراكز المحافظة إلى تأثير المعايير الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على معدلات الإنجاب والوفيات معاً .

3- الهجرة :

تعد الهجرة المكون الثالث للنمو السكانى ، لأن لها دوراً كبيراً فى تغير حجم السكان وتركيبهم، وتطلق الهجرة (Migration) بصفة عامة على تحركات السكان وتعرف بأنها الانتقال من مكان قد يكون دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه[1]، وتتعدد أنواع الهجرة وتتباين أنماطها ودوافعها ويمكن إيجاز أسبابها فى جملة واحدة وهى عدم الرضى (Dissatisfaction) ويقصد به سوء الوضع الاقتصادى للفرد وهو الحافز الرئيسى للهجرة، حيث أن الفقر الشديد يدفع الإنسان إلى البحث عن ظروف أفضل يحيا فيها[2].

وتعد الهجرة من أبرز نتائج النمو السكانى بالمحافظة ، إذ تعتبر منفذاً للعمالة التى تعانى من البطالة والباحثة عن فرص عمل ملائمة أو جديدة ، وتعزى أسبابها لأن عوامل الطرد بالمحافظة أشد تأثيراً من عوامل الجذب ، حيث تصنف المحافظة بأنها من المحافظات الريفية ، وتعد من أفقر المحافظات على مستوى الجمهورية ، وستقتصرالدراسة على الهجرة الداخلية من المحافظة إلى باقى محافظات الجمهورية باعتبارها من أهم الملامح الديموجرافية للسكان فى المحافظة ، فى حين لا تشكل الهجرة الداخلية بين مراكز المحافظة عنصراً مهماً فى التأثير على النمو السكانى ، حيث يقتصر تأثيرها على إعادة توزيع السكان (Redistribution of Population) ويوضح الجدول التالى حجم الهجرة النازحة والوافدة والصافية ومعدلاتها فى محافظة أسيوط خلال الفترة (1927 – 1996) ويتضح الآتى :

---

(1) Beajeu – Garnier, J. (M), Geography of Population, 2nd (Ed) London, 1978, P.192.

(2) دولت أحمد صادق ، محمد عبد الرحمن الشرنوبى : الأسس الديموجرافية لجغرافية السكان ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 ، ص 367 .

جدول (8) : حجم الهجرة النازحة والوافدة والصافية ومعدلاتها فى محافظة أسيوط خلال الفترة (1927 – 1996).

التعداد	الهجرة النازحة		الهجرة الوافدة		الهجرة الصافية	
	العدد	المعدل %	العدد	المعدل %	العدد	المعدل %
1927	102994	9.5	20909	2.0	82085	7.5
1937	97054	8.0	18199	1.5	78855	6.5
1947	130870	9.5	19169	1.4	111701	8.1
1960	187330	14.2	39333	3.0	147997	11.2
1966	176323	12.4	29094	2.1	147229	10.3
1976	219962	13.0	36077	2.1	183885	10.9
1986	223608	10.1	35596	1.6	188012	8.5
1996	200930	7.2	23556	0.8	177374	6.4

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على :

(1) فتحى عبدالله فياض : التغيرات السكانية فى الوجه القبلى (1927 – 1960) رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة عين شمس ، 1973 ، جدول (34) بالملحق .

(2) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : (السكان) المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (1952 – 1980) القاهرة ، 1985 ، ص ، ص 143 ، 144 .

(3) وسيم عبد الحميد : نحو خريطة سكانية جديدة لمصر ، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة ، العدد (60) القاهرة ، 1994 ، ص 30 .

(4) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : توزيع السكان المصريين حسب محافظة الإقامة الحالية ومحافظة الميلاد والنوع طبقا للنتائج النهائية لتعداد عام 1996 ، إجمالى الجمهورية جدول (4 / 1) ومحافظة أسيوط (جدول 2).

تميز حجم الهجرة النازحة من المحافظة بالتزايد المستمر من تعداد لآخر وإن اعتراه بعض الهبوط ، فعلى حين بلغ عدد المهاجرين فى تعداد عام 1927 نحو 102.994 مهاجراً يشكلون نحو 9.5% من إجمالى سكان المحافظة فى نفس العام ، إلا أن أعدادهم انخفضت إلى 97.054 مهاجراً وبنسبة 8% من جملة سكان المحافظة فى تعداد عام 1937 ، ثم بدأ عددهم فى التزايد التدريجى وبلغ أقصاه 223.608 مهاجراً فى عام 1986 وبمعدل 10.1% من إجمالى سكان المحافظة وبنسبة 6.2% من إجمالى حجم الداخلية بالجمهورية ، وقد احتلت المحافظة المرتبة الثالثة بين محافظات الطرد البشرى ويسبقها محافظة المنوفية (−14.3 %) سوهاج

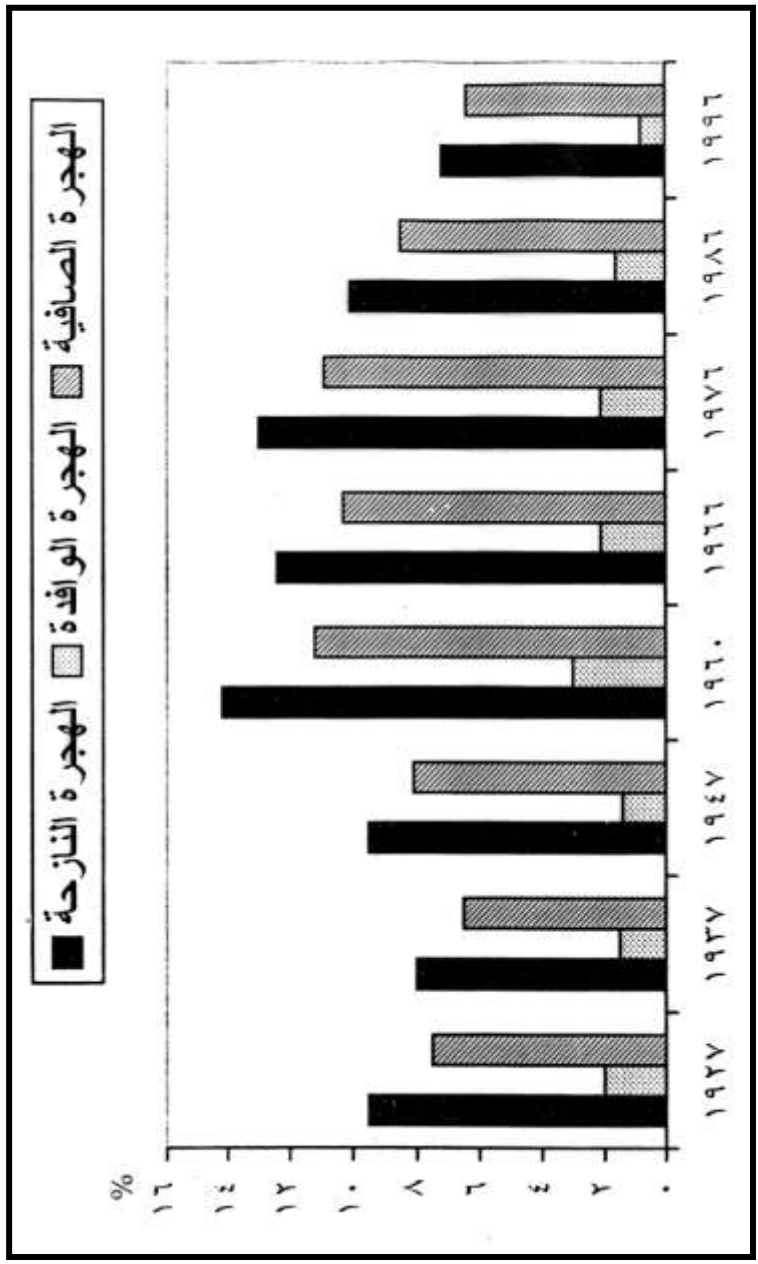

شكل (8) : معدلات الهجرة (النازحة/ الوافدة/ الصافية) فى محافظة أسيوط خلال الفترة (1927–1996).

(– 11.1%) وهذا يشير إلى الاتجاه العام فى تزايد عدد السكان الذين غيروا محل إقامتهم ، وقد تراجعت نسبة الهجرات النازحة من المحافظة بشكل حاد إلى 7.2% فى تعداد عام 1996 ولايعكس ذلك تراجع دور عوامل الطرد للمهاجرين أو قدرة الأنشطة الإنتاجية فى المحافظة على استيعاب عمالة إضافية، ويدلل على ذلك ارتفاع معدل البطالة فى المحافظة من 9.2% عام 1986 إلى 10.5% عام 1996 . وقد احتلت الترتيب السابع بين محافظات الجمهورية من حيث إحتوائها على المتعطلين عام 1996 بدلاً من المركز العشرين فى عام 1986[1].

ويتسم حجم الهجرة الوافدة إلى المحافظة بضآلته طوال الفترات التعدادية ، إذ لم يتعد 35 ألف مهاجر إلا فى خلال تعدادات 1960 ، 1976 ، 1986 وتناقص عن ذلك فى بقية التعدادات، وتجدر الإشارة إلى أن حجم الهجرة الوافدة إلى المحافظة لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من جملة سكانها وقد بلغت أقصاها 3% عام 1960 ، وبمقارنة تيارات النزوح بالوفود عام 1996 يلاحظ أنه فى مقابل كل وافد إلى المحافظة نزح تسعة أفراد ، وهذا يدل على تأثير الهجرة سلبياً على النمو السكانى فى المحافظة .

ويمثل صافى الهجرة فقداً مستمراً من سكان المحافظة من فترة تعدادية إلى اخرى ، ومن خلال تتبع صافى حجم الهجرة فى المحافظة يتبين انخفاضها فى تعدادى 1927 ، 1937 حيث لم تتعد مائة ألف مهاجر، ثم أخذت فى التزايد التدريجى فى التعدادات اللاحقة ، وقد بلغت نسبة صافى الهجرة أقصاها (– 11.2%) عام 1960 ، ثم أخذت فى التراجع ما بين الزيادة أو النقصان إلى أن بلغت (– 6.4%) من إجمالى سكان المحافظة عام 1996 .

تيارات الهجرة الداخلية فى المحافظة :

يبرز دور الجغرافى فى دراسة موضوع الهجرة عن غيره من المتخصصين الآخرين ، ويرجع ذلك إلى ارتباط الهجرة بالمكان وهو العنصر الذى يعطى للدراسة السكانية الجغرافية طابعها الخاص ويمكنها من إبراز التباين المكانى[2]، ويوضح جدول (9) التوزيع العددى والنسبى لتيارات الهجرة النازحة والوافدة وصافى الهجرة من محافظة أسيوط إلى محافظات الجمهورية عام 1996 ويتضح الآتى:

---

(1) محمد سالم إبراهيم سالم : التوزيع الجغرافى للبطالة فى مصر ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد السابع والثلاثون ، الجزء الأول ، 2001 ، ص 18 .

(2) أحمد حسن إبراهيم : سكان الكويت، دراسة جغرافية ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ، 1985 ، ص 41.

جدول (9) : التوزيع العددى والنسبى لتيارات الهجرة النازحة والوافدة وصافى الهجرة من محافظة أسيوط إلى محافظات الجمهورية عام 1996.

المحافظة	الهجرة النازحة من المحافظة	% من حجم الهجرة النازحة	الهجرة الوافدة إلى المحافظة	% من حجم الهجرة الوافدة	صافى الهجرة	% من صافى الهجرة
القاهرة	73919	36.8	7982	33.9	65937	37.2
الإسكندرية	14345	7.1	776	3.3	13569	7.6
بورسعيد	4632	2.3	110	0.5	4522	2.5
السويس	5582	2.8	179	0.7	5403	3.0
دمياط	420	0.2	49	0.2	371	0.2
الدقهلية	1376	0.7	274	1.2	1102	0.6
الشرقية	2492	1.2	226	1.0	2266	1.3
القليوبية	20370	10.1	179	0.7	20191	11.4
كفرالشيخ	733	0.4	102	0.4	631	0.3
الغربية	950	0.5	280	1.2	670	0.4
المنوفية	424	0.2	132	0.6	292	0.2
البحيرة	2364	1.2	192	0.8	2172	1.2
الاسماعيلية	3198	1.6	139	0.6	3059	1.7
الجيزة	45336	22.6	608	2.6	44728	25.2
بنى سويف	1884	0.9	354	1.5	1530	0.9
الفيوم	891	0.4	165	0.7	726	0.4
المنيا	6325	3.1	4007	17.0	2318	1.3
سوهاج	5114	2.5	4779	20.3	335	0.2
قنا	829	0.4	1864	7.9	(1035)	(0.6)
أسوان	1514	0.8	713	3.0	801	0.4
الأقصر	177	--	224	1.0	(47)	-
البحر الأحمر	910	0.4	62	0.3	848	0.5
الوادى الجديد	5013	2.5	128	0.5	4885	2.8
مطروح	689	0.3	20	0.1	669	0.4
شمال سيناء	1165	0.6	10	--	1155	0.7
جنوب سيناء	278	0.1	2	--	276	0.2
الاجمالى	200930	100	23556	100	177374	100

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : توزيع السكان المصريين حسب محافظة الإقامة الحالية ومحافظة الميلاد والنوع طبقا للنتائج النهائية لتعداد عام 1996، إجمالى الجمهورية جدول (1/4) ومحافظة أسيوط (جدول 2).

وبنظرة أكثر عمقاً يتبين أن التغير فى نسبة الوفود والنزوح فى المحافظة يشيران إلى حقيقة مهمة وهى الانخفاض فى حجم الهجرة الوافدة والنازحة من المحافظة عام 1996، فقد بلغ حجم الهجرة الكلية نحو 224.486 مهاجراً يمثل النازحون الغالبية العظمى (89.5%) فى مقابل (10.5%) للوافدين ، وتتباين هوية المهاجرين فى اختيار مناطق الجذب ، وهذا يدل على تفضيلهم لمناطق معينة لتوفر فرص العمل والاستثمارات بها .

وتكاد تتفق تيارات الهجرة الرئيسية من المحافظة مع النتائج التى توصلت إليها بحوث الجغرافيين حول الهجرة الداخلية فى مصر[1]، إذ تحتل محافظة القاهرة مكان الصدارة بين المحافظات من حيث حجم الهجرة الوافدة إليها من محافظة أسيوط ، فقد استقبلت وحدها نحو 36.8% من إجمالى النازحين من المحافظة ، يليها محافظة الجيزة بنسبة (22.6%) ثم القليوبية (10.1%) وبذلك يعد إقليم القاهرة الكبرى من أهم مناطق الجذب السكانى لأبناء محافظة أسيوط ، حيث يستأثر بنحو 69.5% من جملة النازحين من المحافظة ، وقد جاءت محافظة الإسكندرية فى المرتبة الرابعة بنسبة (7.1%) ومنطقة القناة فى المرتبة الخامسة وبنسبة 6.7% موزعة على محافظات (السويس 2.8% ، بورسعيد 2.3% ، الاسماعيلية 1.6%) وهذا يعنى أن الهجرة مطلب حضارى (Cultural Requirement) فالعمل فى المصانع أو المدن يختلف عن العمل الزراعى ويدر أجراً مرتفعاً ، كما أن هناك الكثير من الشباب بالمحافظة الذى تستهويه المدينة ببريقها وقد تشتد عليه وطأه التقاليد الاجتماعية فيحس برغبة فى الخلاص من هذا القيد الثقيل ، ويعكس اختيار المهاجرين لمناطق الوصول ما جاء فى نظرية ستوفر (Stouffer) من أنه ليس من الضرورى أن تكون هناك علاقة بين الانتقال والمسافة ، بل أن عدد الأفراد الذين يتحركون لمسافة معينة يتناسبون طردياً مع الزيادة فى النسبة المئوية فى فرص العمل عند هذه المسافة[2].

---

(1) يراجع فى ذلك :-

- محمد صبحى عبد الحكيم : الهجرة إلى القاهرة ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الأول ، 1968.
- ـــ : الهجرة الداخلية فى مصر ، مجلة الدراسات السكانية ، القاهرة ، 1975.
- ـــ : نحو استراتيجية لاعادة توزيع السكان فى مصر ، المؤتمر الجغرافى العربى الثانى المنعقد فى بغداد خلال الفترة 7 – 11 مارس 1976 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1988 .
- Abou–Aianah, F.M., Internal Migration in Egypt between (1927–1966) Bulletin de la societe de Geographic d'Egypte, 1973 .

(2) محمد محمد زهرة : نظريات الهجرة الداخلية ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الكتاب الأول ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 1988 ، ص 231 .

شكل (9) : تيارات الهجرة الداخلية من محافظة أسيوط عام 1996.

ويتبع تلك التيارات الرئيسية للهجرة من المحافظة تيارات فرعية أخرى، وتتمثل أهم محاورها فى الهجرة إلى المحافظات المجاورة، فقد استقبلت المنيا (3.1%) سوهاج والوادى الجديد 2.5% بالتساوى لكل منهما، وبذلك يشكل حجم الهجرة إلى المحافظات الثلاث مجتمعة نحو 8.1% من جملة النازحين من المحافظة ، وتجدر الإشارة أن هذه المحاور ذات أهمية بالغة بالنسبة للوظائف أو الحرف التى يقوم بها المهاجرون.

ويتبين انخفاض حجم الهجرة الوافدة إلى المحافظة بشكل كبير فى عام 1996 ، فقد بلغ حجمها نحو 23.556 مهاجراً يمثلون 0.8% من جملة سكانها فى العام نفسه، وتعد محافظة القاهرة أكثر المحافظات إرسالاً للمهاجرين بنسبة 33.9% ، وهذا لايعنى أن محافظة القاهرة من المحافظات الطاردة للسكان لأن حجم الهجرة الوافدة إليها أكبر بكثير من الهجرة النازحة منها كما أن معظم الهجرة الوافدة إلى المحافظة انتقائية ، ويليها محافظة سوهاج (20.3%) المنيا (17%)، وتستحوذ تلك المحافظات الثلاث مجتمعة بنحو 71.2% من جملة الوافدين إلى المحافظة.

وبتحليل ميزان الهجرة يلاحظ أن المحافظة فقدت سكاناً فى مقابل جميع المحافظات باستثناء محافظتى قنا والأقصر وإن كان الكسب ضئيلا (1082 مهاجراً) بنسبة 0.6% من إجمالى صافى الهجرة بالمحافظة ، ويفسر ضآلة صافى الهجرة بين المحافظة والمحافظات المجاورة لها (المنيا ، سوهاج ، الوادى الجديد) بكبر حجم التبادل حيث يقترب التيار النازح من نظيره الوافد.

بناء على ما سبق يمكن القول أن الهجرة من المحافظة تعد جزءاً من الحركة العامة للسكان، وتوجد علاقة عكسية بين معدلات الهجرة والبطالة ، بل أن البطالة تعد من أهم العوامل الدافعة للهجرة من المحافظة، ولاشك أن عامل الهجرة قد قلل من تزاحم العمالة على فرص العمل المحدودة بالمحافظة[1].

رابعاً : المشكلات المترتبة على النمو السكانى فى المحافظة :

ترتب على النمو السكانى فى المحافظة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وفيما يلى دراسة لأهم هذه المشكلات :

---

(1) المتولى السعيد أحمد : ديناميكية النمو السكانى والبطالة فى محافظة أسيوط ، مؤتمر النمو السكانى وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية المنعقد فى دمشق ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بسوريا خلال الفترة 24 – 26 يونيو 2002 ، ص 30 .

1- أثر الأمية على النمو السكانى فى المحافظة :

لعل التزايد السكانى السريع فى المحافظة يعزى أسبابه إلى ارتفاع نسبة الأمية ، ويرجع ذلك لأن السلوك الإنجابى للأميين يتصف بارتفاع معدلات الإنجاب ، فالفرد الذى لا يعرف القراءة والكتابة لا يحاول تنظيم الأسرة ولا يستطيع أن يدرك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، وتعتبر الأمية من أبرز مشكلات المجتمع الأسيوطى، إذ تحدد إلى حد كبير قدرة أفراد هذا المجتمع على استغلال مواردهم الاستغلال الأمثل[2]، ويوضح الجدول التالى التوزيع النسبى للأميين حسب مكان الاقامة والنوع بمراكز محافظة أسيوط عام 2001 ويتضح الحقائق الآتية :

جدول (10) : نسبة الأمية حسب مكان الإقامة (حضر/ريف) والنوع بمراكز محافظة أسيوط عام 2001 . "الأفراد 10 سنوات فأكثر".

المراكز	نسبة الأمية فى مراكز المحافظة	% من جملة الأميين بالمحافظة	حـضر		ريـف		ذكـور		إنـاث	
			نسبة الأمية	% من جملة المحافظة	نسبة الأمية	% من جملة المحافظة	نسبة الأمية	% من جملة المحافظة	نسبة الأمية	% من جملة المحافظة
أسيوط	23.8	18.1	12.7	30.4	35.4	15.7	15.9	17.9	32.3	18.3
أبنوب	32.6	9.3	24.4	10.3	35.2	9.1	22.2	9.2	43.3	9.4
أبوتيج	34.6	8.9	16.6	6.9	41.1	9.3	22.6	8.5	47.4	9.1
البدارى	30.4	6.0	18.5	4.7	33.6	6.3	21.1	6.0	39.7	6.1
ساحل سليم	31.5	4.0	36.0	6.0	30.3	3.6	23.0	4.1	39.8	3.9
الغنايم	35.0	3.4	32.0	8.7	37.7	2.3	24.3	3.3	45.7	3.4
القوصية	31.1	10.4	25.4	9.9	32.4	10.5	23.4	11.1	38.7	10.0
ديروط	33.4	14.1	16.6	6.4	36.5	15.6	23.6	14.2	43.4	14.0
صدفا	31.0	4.6	24.7	3.1	32.0	4.9	22.1	4.8	40.6	4.5
منفلوط	36.3	13.7	27.0	12.2	38.6	14.0	24.8	13.8	48.6	13.6
الفتح	33.9	7.5	19.2	1.4	34.6	8.7	22.0	7.1	46.4	7.7
الاجمالى	31.0	100	18.7	100	35.5	100	21.3	100	41.0	100

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : المركز القومى للمعلومات، بيانات غير منشورة ، 2001.

---

(1) Todaro, M.P., Economic Development in the Third World, 2nd ed., London, 1981, PP. 301 – 303.

(2) أحمد على دغيم : الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 ، ص 111 .

تدل الشواهد على ارتفاع نسبة الأمية فى المحافظة ، فقد بلغ عدد الأميين نحو 976.197 نسمة من إجمالى سكان المحافظة البالغ 3.151.871 نسمة عام 2001 وبنسبة 31%، وهذا يعنى وجود ثلاثة أميين تقريباً بين كل عشرة أفراد من سكان المحافظة، ويعزى ذلك بصفة أساسية لسيادة

الطابع الريفى بها، ويؤكد ذلك أن العلاقة ايجابية قوية جدا بين التوزيع النسبى لسكان الريف بمراكز المحافظة وبين التوزيع النسبى للأميين بريف مراكز المحافظة، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.987) أى أنه كلما زادت نسبة سكان الريف بالمركز كلما زادت نسبة الأمية والعكس، وتسهم القيم الاجتماعية وانخفاض مستوى الدخل فى زيادة معدلاتها، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن أكثر المتغيرات تأثيراً فى التسرب المدرسى يتمثل فى ضعف القدرة المالية على الإنفاق على التعليم، وقد أظهرت نتائج التحليل العاملى (Spss/Pc) أن الأمية أكثر العوامل المؤثرة فى النمو السكانى فى المحافظة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث شكلت أكثر من ربع المسببات (25.7%) المسئولة عن ارتفاع معدل النمو السكانى وذلك من بين ثلاثة وثلاثين متغيراً .

جدول (11) : الدرجات المعيارية للارتباط بين النمو السكانى والمتغيرات المختلفة.

م	المتغيرات المؤثرة فى النمو السكانى	الاشتراكيات	التباين المفسر %	نسبة التراكم %
1	نسبة الأمية عام 2001	0.489	25.746	25.746
2	نسبة العاملين بالزراعة عام 1996	0.755	25.297	51.042
3	معدل وفيات الأطفال الرضع عام 1996	0.996	17.128	68.170
4	نسبة سكان الريف عام 1996	0.706	13.745	81.916
5	نسبة قوة العمل عام 1996	0.623	12.939	94.855
6	نسبة قوة العمل بالريف عام 1996	0.976	3.947	98.802
7	نسبة قوة العمل من الإناث عام 1996	0.990	1.087	99.889
8	نسبة العاملين بأجر عام 1996	0.435	0.111	100.00

ويتسم توزيع الأميين بمراكز المحافظة بالتباين، وقد حقق مركز منفلوط أعلى نسبة أمية (36.3%) من إجمالى السكان، فى حين جاءت أدنى نسبة أمية فى مركز أسيوط (23.8%) ويمكن تفسير التفاوت فى نسبة الأمية بمراكز المحافظة لتباين المستويات الاجتماعية ومدى سهولة الحصول على خدمة التعليم، ويوجد تفاوت واضح فى حجم الأمية فى حضر وريف المحافظة، فقد بلغ عدد الأميين فى حضر المحافظة نحو 160.096 أمياً يشكلون 16.4 % من جملة الأميين

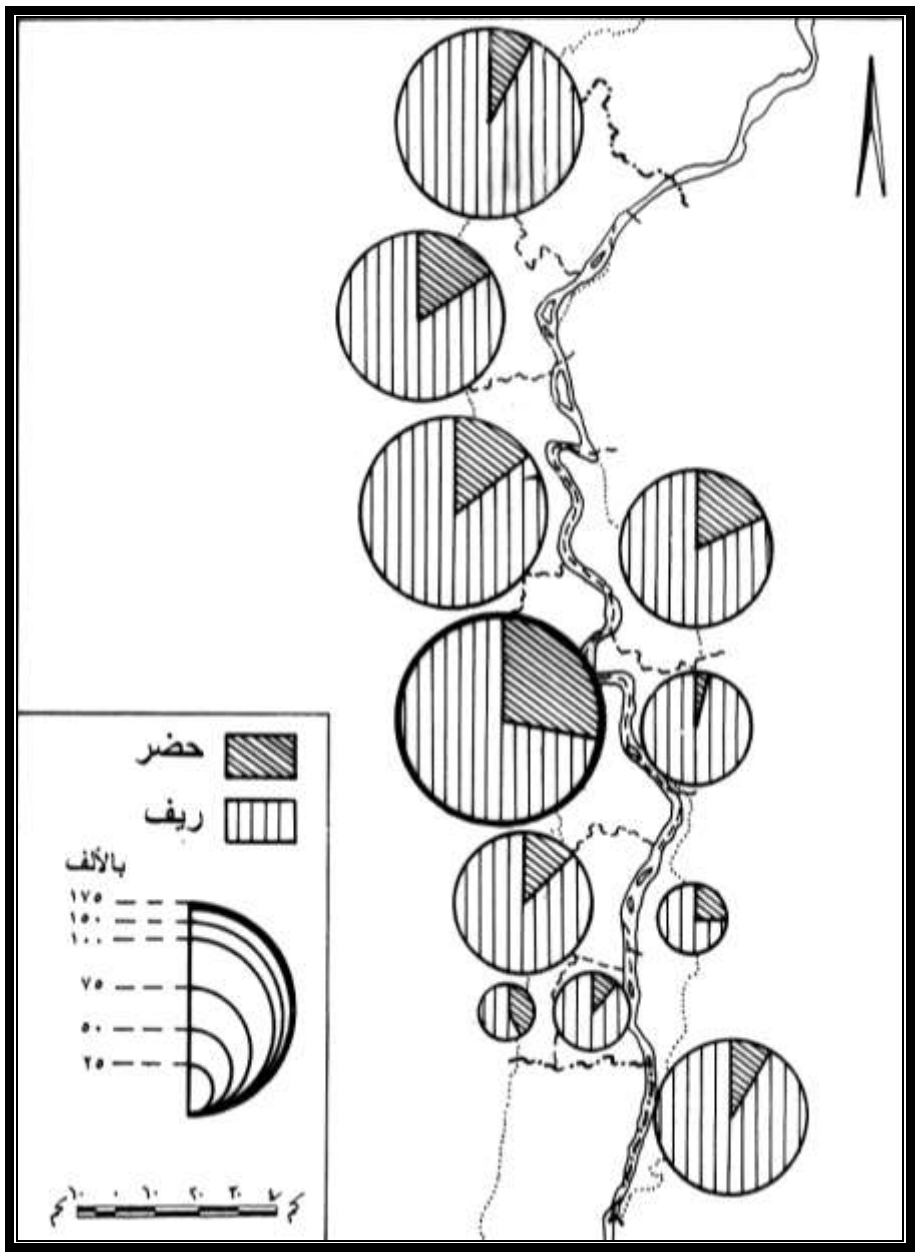

شكل (10) : نسبة الأمية فى (حضر/ريف) مراكز محافظة أسيوط عام 2001.

بالمحافظة، فى حين يستحوذ ريف المحافظة بنحو 816.101 أمياً أى ما يماثل 83.6%، وتوجد فروقاً كبيرة فى نسبة الأمية بين الحضر (18.7%) فى مقابل (35.5%) فى الريف، ويرجع ذلك لتوفر الخدمات التعليمية والثقافية وارتفاع مستوى الدخل وانتشار بعض العادات والتقاليد التى تتحكم فى السلوك الاجتماعى فى حضر المحافظة ، وتوجد ثنائية أخرى مقابلة بين الذكور والإناث فى نسبة الأمية فى المحافظة ، إذ تبلغ نسبة أمية الذكور 21.3% فى حين أن النسبة القابلة لها للإناث 41%، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأميين من الذكور تقل عن الإناث فى كل مراكز المحافظة ، وهذا وضع طبيعى فى مجتمع يسوده الحرف الأولية سواء أكانت الزراعة أو غيرها.

ويمكن القول أن مشكلة الأمية وتفاوتها على مستوى (حضر / ريف) المحافظة ترتبط أساساً بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى ، ويوجد توافق بين معدلات النمو السكانى ونسبة الأمية بمراكز المحافظة ، حيث يتبين أن كل عنصر يبلغ أقصى قيمة له فى نفس المركز (منفلوط) فى حين يصل أدناه بمركز أسيوط ، وقد بلغت درجة الارتباط بينهما (0.51) وهو ارتباط ايجابى ، أى أنه كلما زادت نسبة الأمية كلما ارتفع معدل النمو السكانى والعكس ، الأمر الذى يعكس أثر الأمية على السلوك الإنجابى بمراكز المحافظة ، وقد أبرزت دراسة اجتماعية ميدانية على قرية الحواتكة بريف مركز أسيوط[1] أن السلوك الإنجابى للأميات يتصف بانخفاض معدلات استخدام وسائل منع الحمل للرغبة فى إنجاب الذكور وتفضيل الزواج المبكر للفتاه لأنه يخفف المسئولية عن والديها ويعتبر ستره للبنت ، وهذا يؤكد ضعف الوعى الاجتماعى بالعلاقة بين كثرة الإنجاب وأبعاد المشكلة السكانية.

2- أثر النمو السكانى على مستوى المعيشة فى المحافظة :

ترتب على ارتفاع معدل النمو السكانى فى المحافظة وتراجع قدرة الأنشطة الإنتاجية على توفير فرص عمل حقيقية ذات مردود عالى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالمحافظة والمعادل بالدولار إلى 2650 جنيه عام 2001 وهو يقل عن المتوسط العام للجمهورية والبالغ 5692 جنيها فى العام نفسه[2] .

---

(1) عبد الرؤوف أحمد محمد الضبع : الأمية والسلوك الإنجابى ، دراسة ميدانية فى قرية بصعيد مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 97 ، 98 .

(2) I.N.P., Human Development Report, Egypte, 2000/2001, p. 143.

وتعد محافظة أسيوط من أفقر المحافظات على مستوى الجمهورية ، فقد بلغت قيمة مقياس الفقر النسبى* عام 1996 فى ريف المحافظة (944) من ألف أى تقع قريباً من الحد الأقصى للفقر

فى مقابل 435 من ألف فى حضر المحافظة[1]، ويكفى للدلالة على ذلك أن ترتيب المحافظة حسب دليل التنمية البشرية هو الأقل بين محافظات الجمهورية عام 1998 ، إذ تحتل الترتيب العشرين بدليل تنمية بشرى (0.479) وهو أقل من متوسط دليل التنمية البشرية لمحافظات جنوب الوادى ، وقد سجل مؤشر الدخل القومى للمحافظة رقماً منخفضاً (0.324) وهو الأقل بين محافظات الجمهورية ، كما يقل عن المتوسط العام لمحافظات جنوب الوادى البالغ (0.427) بينما حقق مؤشر التعليم (0.630) وهو يفوق المتوسط العام لمحافظات جنوب الوادى (0.492) ويمكن اعتبار البطالة فى المحافظة مقياساً للدخل ، حيث ترتبط بانخفاض مستوى المعيشة ، فكلما ارتفعت معدلات البطالة ازداد الفقر وتنخفض معدلات الإدخار وهذا بدوره يؤدى إلى قلة الاستثمار وضيق فرص العمل[2].

وتوجد علاقة كبيرة بين السلوك الإنجابى والدخل فى المحافظة ، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المستويات الطبقية الدنيا يفضل أفرادها الأسرة الكبيرة الحجم وإنجاب الذكور ويعتقدون أن إنجاب أكبر عدد من الأبناء يضفى مكانة على الرجل والمرأة ، بعكس المستويات العليا التى تفضل الأسرة الصغيرة الحجم.

(*) يقع هذا المقياس بين القيمة (1 : 1000) وتمثل القيمة 1000 الحد الأقصى للفقر ، ويعتمد هذا المقياس على أربع متغيرات تعبر عن الجوانب المختلفة للفقر وهى نسبة الأمية ، توفر مياه الشرب ، الإنفاق على الغذاء ، استخدام الطاقة .

(1) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، 1998 .
بلغ المتوسط العام لدليل التنمية البشرية المصرى 0.589 ولمحافظات جنوب الوادى 0.512 ومحافظات الدلتا 0.570 ومحافظات الحدود 0.636 والمحافظات الحضرية 0.780 ، وقد تم تصنيف محافظات الجمهورية اعتماداً على ثلاث مؤشرات هى الدخل القومى ، التعليم ، البطالة .

(2) يراجع فى ذلك :
حسين الجمال : رؤية الصندوق الاجتماعى للتنمية الشاملة فى صعيد مصر ، ندوة الصناعات الصغيرة أداه لمجابهة الفقر فى محافظات الصعيد المنعقدة بمعهد التخطيط القومى خلال الفترة (8 – 9) سبتمبر، 1998 ، ص 31 .

3- أثر النمو السكانى على البطالة فى المحافظة :

تعد البطالة وارتفاع مستوياتها من أبرز نتائج النمو السكانى فى المحافظة ، وترتبط البطالة فى المحافظة بجانبين أساسين هما الكمى والكيفى ، ويتمثل الجانب الكمى فى العوامل الديموجرافية

والتعليمية والتى صاحبها زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بالمحافظة أما الجانب الكيفى فيتمثل فى اختلالات نوعية فرص العمل المتاحة بسبب عدم قدرة الأنشطة الإنتاجية على توفير فرص عمل لاستيعاب الفائض من قوة العمل ، ويوضح الجدول التالى التوزيع النسبى للسكان وقوة العمل والمتعطلين ومعدلات البطالة بمراكز المحافظة سنوات 1976، 1986، 1996.

جدول (12) : التوزيع النسبى للسكان وقوة العمل والمتعطلين ومعدلات البطالة بمراكز المحافظة سنوات 1976 ، 1986 ، 1996 . "الأفراد 15 سنة فأكثر"

المركز	1976	1986	1996				معدل نمو قوة العمل 1986 / 1996	معدل نمو المتعطلين (1986/1996)
	معدل البطالة	معدل البطالة	سكان المركز من جملة المحافظة %	قوة العمل بالمركز من جملة المحافظة %	المتعطلين بالمركز من جملة المحافظة %	معدل البطالة		
أسيوط	5.2	12.4	23.7	26.3	27.4	10.9	3.1	1.8
أبنوب	1.7	6.3	8.8	8.3	7.7	9.7	2.3	6.6
أبوتيج	3.1	9.2	8.0	8.5	9.5	11.8	2.2	4.6
البدارى	3.1	10.3	6.2	5.9	7.9	14.1	2.0	5.2
ساحل سليم	3.2	8.6	3.9	3.7	3.5	9.8	1.7	3.0
الغنايم	1.4	7.2	3.0	2.7	1.6	6.2	1.3	(0.2)
القوصية	2.1	7.1	10.3	9.2	8.9	10.1	1.9	5.5
ديروط	2.3	8.6	13.0	12.6	11.7	9.7	2.7	3.9
صدفا	3.7	10.5	4.6	4.9	6.5	13.9	2.9	5.7
منفلوط	2.2	6.7	11.7	11.5	8.7	7.9	2.9	4.5
الفتح*		8.7	6.8	6.4	6.6	10.8	2.6	4.9
إجمالى المحافظة	3.1	9.2	100	100	100	10.5	2.6	3.8

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومى للمعلومات ، النتائج النهائية لتعدادات محافظة أسيوط، سنوات 1976 ، 1986 ، 1996 .

جاءت اتجاهات النمو السكانى متفقة إلى حد كبير مع اتجاهات معدلات البطالة فى المحافظة ، فقد ارتفع معدل البطالة فى المحافظة من 3.1% عام 1976 إلى 9.2 عام 1986 ثم إلى 10.5 عام 1996 ، وقد بلغ معدل نمو قوة العمل خلال الفترة (1996/1986) نحو 2.6% ، بينما بلغ معدل نمو العاطلين 3.8% سنوياً خلال نفس الفترة ، وهذا يشير إلى أن سوق العمل فى المحافظة غير قادر على

استيعاب أكثر من 68.4% من حجم الباحثين عن عمل ، ويمكن تفسير ذلك لارتفاع معدل النمو السكانى فى المحافظة.

ويوجد توافق بين التوزيع النسبى للسكان وقوة العمل والمتعطلين بمراكز المحافظة ، حيث يبلغ كل معيار أقصاه فى نفس المركز (أسيوط) فى حين يصل أدناه فى نفس المركز (الغنايم) وبالمقارنة بين التوزيع النسبى للسكان والتوزيع النسبى للمتعطلين بمراكز المحافظة عام 1996 ، يتبين التقارب النسبى بينهما وبدرجة ارتباطية قوية جداً (0.99) ، أى أنه كلما زاد حجم السكان بالمركز كلما زاد حجم قوة العمل وبالتالى المتعطلين والعكس ، وبذلك يمكن القول أن العامل الأساسى المؤثر فى حجم البطالة فى المحافظة يتمثل فى حجم السكان ومعدلات نموهم[1].

وتتباين معدلات البطالة فى مراكز المحافظة ، ويرجع ذلك لكونها ترتبط أساساً بقوة العمل من ناحية ومستويات التنمية وقدرة سوق العمل فى استيعاب العمالة من ناحية أخرى ، ويمكن تصنيف مراكز المحافظة حسب معدلات البطالة عام 1996 إلى الفئات الآتية :

* **الفئة الأولى** : مراكز حققت معدلات تزيد عن المتوسط العام للمحافظة (10.5%) وهى أسيوط، أبوتيج ، البدارى، صدفا، الفتح ، ويرجع ذلك لكونها تستقطب بنحو 61.2% من جملة سكان الحضر بالمحافظة، وهذا يشير إلى انتشار ظاهرة البطالة فى المراكز الحضرية لكونها أكثر احتواءً للخريجين فى مراحل التعليم المختلفة، فضلا عن التوسع فى مجالات التعليم بريفها.
* **الفئة الثانية** : مراكز تتراوح معدلات البطالة بها ما بين 8 – 10.5% وهى أبنوب ، ساحل سليم، القوصية ، ديروط ، ويعزى الارتفاع النسبى لمعدلات البطالة بها لزيادة الوزن النسبى لسكان الريف، إذ يشكل سكان الريف بتلك المراكز مجتمعة نحو 40.1% من جملة سكان الريف بالمحافظة، الأمر الذى أدى إلى عدم قدرة قطاع الزراعة على استيعاب عمالة اضافية نتيجة تشبعه بالعمالة .
* **الفئة الثالثة** : مراكز تقل معدلات البطالة بها عن 8% وتشمل مركزى الغنايم ، منفلوط ، ويمكن تفسير ذلك لارتفاع نسبة الأمية وإقبال الأفراد على مزاولة أى نوع من الأعمال ، كما أن هذين المركزين من أكثر مراكز المحافظة طرداً لسكانهما[2].

---

(1) المتولى السعيد أحمد : البطالة فى محافظة أسيوط ، دراسة جغرافية تحليلية ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الأربعون ، الجزء الثانى ، 2002 ، ص 443 .

(2) محافظة أسيوط : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، اتجاهات الهجرة الداخلية فى محافظة أسيوط ، 2001 ، ص 4 .

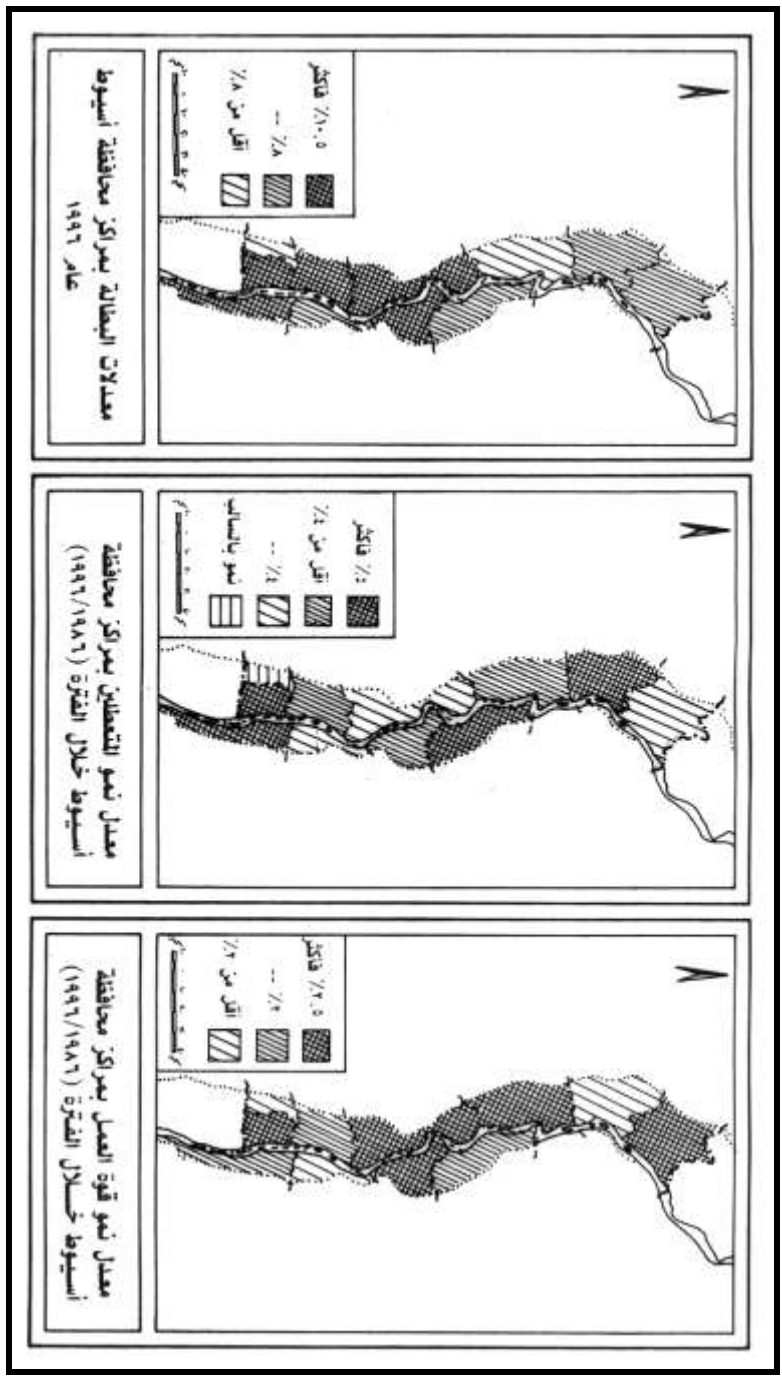

شكل (11أ) شكل (11ب) شكل (11ج)

4- أثر النمو السكانى على ارتفاع معدلات الإعالة فى المحافظة :

يعد ارتفاع عبء الإعالة الواقع على قوة العمل فى المحافظة من أهم المشكلات التى تقف عقبة أمام التنمية الاقتصادية بها ، ويرجع ذلك بسبب ارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً وكبار السن الذين تزيد اعمارهم عن الخامسة والستين إلى جملة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (15 – 65 سنة) وتقع على كاهلهم أعباء إعالة المجتمع .

وتفيد دراسة معدلات الإعالة على مستوى مراكز المحافظة فى التعرف على حجم السكان المعالين أو الخارجين عن قوة العمل والإنتاج والأكثر احتياجاً إلى الرعاية والخدمة فى كافة المجالات خاصة فى مجال التعليم والرعاية الصحية ، وكذا فى البحث عن إمكانية توفير فرص عمل لهذه الطاقات البشرية بهدف تحقيق التوازن بين نسبة القوى العاملة المنتجة إلى اجمالى السكان[1]، ويوضح الجدول التالى نسبة الإعالة الافتراضية (النظرية) الكلية والفعلية حسب مكان الإقامة فى مراكز المحافظة عام 1996 ويتبين ما يلى :

جدول (13) : نسبة الإعالة الافتراضية (النظرية) الكلية والإعالة الفعلية الحقيقية فى (حضر/ريف) مراكز محافظة أسيوط عام 1996.

المراكز	الإعالة النظرية				الإعالة الفعلية		
	نسبة الإعالة الصغرى	الإعالة الكبرى	الإعالة الكلية	حضر	ريف	حضر	ريف	كلية
أسيوط	64.5	5.7	70.2	57.4	90.9	287.1	361.9	307.5
أبنوب	85.8	7.2	93.0	79.0	97.5	343.0	396.1	371.9
أبوتيج	79.3	7.5	86.8	75.6	116.6	292.8	362.1	327.6
البدارى	80.7	7.2	87.9	75.9	91.3	366.8	520.8	390.7
ساحل سليم	79.8	7.3	87.1	80.7	89.0	343.1	396.3	372.7
الغنايم	86.3	8.5	94.8	97.2	92.8	382.7	384.6	377.1
القوصية	89.6	7.4	97.0	88.3	99.1	376.9	420.5	400.1
ديروط	88.3	7.6	95.9	77.0	99.8	300.5	387.9	360.3
صدفا	78.0	7.6	85.6	75.7	87.3	311.9	359.7	336.1
منفلوط	86.0	6.7	92.7	81.8	95.6	319.7	360.1	342.7
الفتح	85.4	6.1	91.5	85.1	91.9	325.5	400.4	383.4
الإجمالى	80.0	6.9	86.9	69.7	94.2	310.7	383.6	349.3

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لتعداد محافظة أسيوط عام 1996 .

(1) يراجع فى ذلك : محمد المعتصم مصطفى أحمد : ارتفاع نسبة الإعالة وتحدياتها للتنمية فى مصر ، مجلة الدراسات السكانية ، القاهرة ، 1982 .

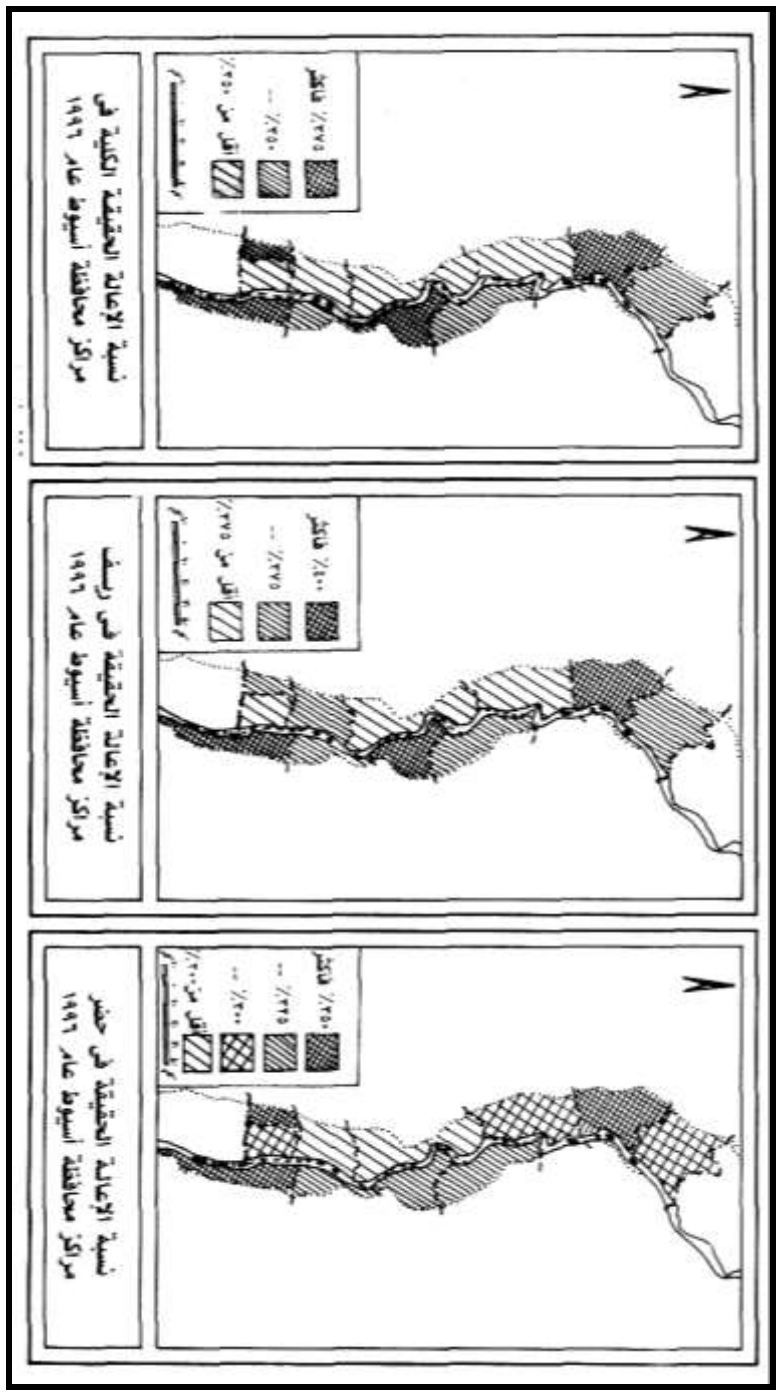

شكل (12أ) شكل (12ب) شكل (12ج)

* تصل نسبة الإعالة[1] (Dependency Ratio) الافتراضية النظرية[*] للصغار إلى 100/80 نسمة ، بينما تبلغ لكبار السن 100/6.9 نسمة ، ومن ثم فإن نسبة الإعالة النظرية الكلية تصل إلى 86.9 / 100 نسمة ، ويعزى هذا الارتفاع النسبى إلى ارتفاع معدل المواليد فى المحافظة والاتجاه السريع نحو انخفاض معدلات الوفيات بسبب التقدم فى المستوى الصحى ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وخاصة فى فئات السن الصغيرة التى تمثل أكبر نسبة من المعولين ، كما يؤدى ذلك تدريجياً وعلى المدى زيادة نسبة المسنين وارتفاع متوسط العمر وزيادة إعالة الكبار .
* يبدو عبء الإعالة الكلية النظرية مرتفعاً فى بعض المراكز بينما ينخفض فى مراكز أخرى، حيث يبلغ أقصاها بمركز ديروط 100/95.9 نسمة مسجلاً أعلى انحراف عن المتوسط العام للمحافظة ففى هذا المركز يعول كل 100 شخص يعملون نحو 96 شخص لايعملون، فى حين يصل أدناه بمركز أسيوط (70.2 /100 نسمة) ويمكن تفسير هذا التباين لاختلاف التركيب العمرى للسكان وتفاوت معدلات الخصوبة فى مراكز المحافظة .
* التفاوت الواضح لمعدلات الإعالة النظرية حسب مكان الإقامة، حيث تبلغ فى حضر المحافظة (100/69.7 نسمة) فى مقابل (100/94.2 نسمة) بريف المحافظة، وتجدر الإشارة أن كل مراكز المحافظة قد حققت ارتفاعاً واضحاً فى معدلات الإعالة النظرية بريفها عنه بحضرها، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم تناسق توزيع السكان بين حضر وريف المحافظة، وكذلك لاختلاف التركيب العمرى للسكان حسب مكان الإقامة، وهذا يؤكد الارتباط بين معدلات الإعالة ومكان الإقامة.

---

(1) نسبة الإعالة الكلية النظرية = $\frac{\text{عدد السكان (صفر – 15 سنة) + (65 سنة فأكثر)}}{\text{عدد السكان (15 – 65 سنة)}} \times 100$

يراجع فى ذلك :

– أحمد على اسماعيل : أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، ط 7، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1997.

– فتحى محمد أبو عيانه: جغرافية السكان، أسس وتطبيقات ، ط5، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1999.

(*) تعد معدلات الإعالة النظرية (خام) لأنها تعتبر جميع السكان (15 – 60 سنة) عاملين ومن عداهم مستهلكين وهذا لا يتفق مع الواقع ويتنافى مع التركيب الاقتصادى الفعلى للسكان ، لأن قوة العمل تشمل جميع الأفراد الذين يساهمون فى إنتاج السلع والخدمات ، أما السكان الخارجون عن قوة العمل فى فئات العمر المختلفة فهم معولون من قبل الأفراد الداخلين فى قوة العمل.

* تعد نسبة الإعالة الفعلية(*) ذات أهمية كبيرة للوقوف على درجة العبء الاقتصادى الواقع على قوة العمل ، وإذ كانت نسبة الإعالة النظرية مرتفعة فإن نسبة الإعالة الفعلية أكثر ارتفاعاً، حيث تبلغ 100/349.3 نسمة أى تكاد تزيد عن أربعة أمثال الإعالة النظرية والفرق بينهما يمثل حجم المشكلة الحقيقية فى المحافظة لارتفاع العبء الملقى على كاهل العاملين ، إذ يعول كل مائة من العاملين أنفسهم بالإضافة إلى 249.3 شخصاً أخرين، ويمكن تفسير أسباب ارتفاع معدلات الإعالة الفعلية فى المحافظة إلى ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) فقد بلغت نسبتهم 41.3%، 42.4%، 42.8% من إجمالى سكان المحافظة خلال التعدادات الثلاث الأخيرة على التوالى ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وبالتالى ارتفاع معدلات الخصوبة مما ترتب علية ارتفاع معدل المواليد رغم الجهود التى تبذل لإنقاصه مما يؤدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكانى ويساعد على ذلك الانخفاض المستمر فى معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع، هذا بالإضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة الإناث فى النشاط الاقتصادى، حيث يكاد يقتصر عملهن فى كثير من الأحيان على الأعمال المنزلية التى لا تدخل فى عداد الأعمال المنتجة.

ويتسم التوزيع الجغرافى لنسب الإعالة الفعلية بالتباين ، حيث ترتفع معدلات الإعالة الفعلية الكلية عن المتوسط العام للمحافظة فى مراكز أبنوب ، البدارى ، ساحل سليم ، الغنايم، القوصية، ديروط، الفتح، ويوجد توافق بين التوزيع الجغرافى لمعدلات المواليد ونسب الإعالة الكلية الفعلية بمراكز المحافظة بدرجة ارتباطية إيجابية (0.65) وهذا يؤكد أثر العوامل الديموغرافية على ارتفاع نسبة الإعالة بالمحافظة.

* عدم اتساق التوزيع الجغرافى لنسب الإعالة الفعلية حسب مكان الإقامة ، حيث يبلغ المتوسط العام لمعدلات الإعالة فى حضر المحافظة (100/310.7 نسمة) وقد سجلت نسبة الإعالة أدنى مستوياتها فى حضر مركز أسيوط (100/287.1 نسمة) وأعلى معدلاتها فى حضر مركز الغنايم (100/382.7 نسمة) ، فى حين بلغ المتوسط العام لنسبة الإعالة فى ريف المحافظة (100/383.6 نسمة) وقد حققت أعلى معدلاتها بريف مركز البدارى (100/520.8 نسمة) وأدناه بريف مركز منفلوط ، ويمكن تفسير أسباب انخفاض نسبة الإعالة بحضر المحافظة عنه بريفها بصفة أساسية إلى ارتفاع معدلات المشاركة فى النشاط الاقتصادى بالمناطق الحضرية ، حيث يستقطب قطاعى الصناعة والخدمات عدد كبير من قوة العمل ، وكذلك لارتفاع نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل بالمناطق الحضرية عنها بالمناطق الريفية ، هذا بالإضافة إلى سيطرة العمل الزراعى والأنشطة الهامشية التى تدخل فى نطاق سوق العمل غير المنظم على سوق العمل بريف المحافظة وتقلص دور قطاع الزراعة فى استيعاب عمالة اضافية وظهور البطالة السافرة فى المناطق الريفية.

(*) نسبة الإعالة الحقيقية الكلية = $\frac{\text{عدد المعولين من صغار السن + عدد المعولين من كبار السن + عدد المتعطلين فى سن العمل}}{\text{قوة العمل (مشتغلون فقط)}} \times 100$

5- أثر النمو السكانى على الخدمات الصحية :

ترتب على التشبع السكانى الذى وصلت إليه المحافظة الضغط على الخدمات الصحية بها ، إذ تشغل المرتبة التاسعة عشر بين محافظات الجمهورية حسب المؤشرات الصحية[1]، ويرجع ذلك لكون معدلات الخدمة الصحية ترتبط أساساً بتوزيع السكان من ناحية وتوزيع الأسرة والأطباء وهيئة التمريض من ناحية أخرى ، ويوضح الجدول التالى توزيع السكان والأسرة والأطباء وهيئة التمريض بمراكز محافظة أسيوط عام 2001 ومن الجدول تتضح الحقائق الآتية :

جدول (14) : توزيع السكان والأسرة والأطباء وهيئة التمريض بمراكز محافظة أسيوط عام 2001.

المركز	عدد السكان	% من جملة سكان المحافظة	الأطباء			هيئة التمريض			الأسرة		
			عدد	% من جملة المحافظة	طبيب/ نسمة	عدد	%من جملة المحافظة	ممرض/ نسمة	عدد	%من جملة المحافظة	مريض/ سرير
أسيوط	745544	23.7	1071	53.4	696	1400	23.6	533	1247	35.3	498
أبنوب	278597	8.8	133	6.6	2095	259	4.4	1076	248	7.0	1123
أبوتيج	250743	8.0	91	4.5	2755	506	8.5	496	360	10.2	697
البدارى	193817	6.1	62	3.1	3126	774	13.1	250	152	4.2	1275
ساحل سليم	123964	3.9	63	3.2	1968	256	4.3	484	246	7.0	504
الغنايم	93331	3.0	38	1.9	2456	285	4.8	327	74	2.1	1261
القوصية	326369	10.4	141	7.0	2315	524	8.8	623	220	6.2	1483
ديروط	410294	13.0	161	8.0	2548	961	16.2	427	474	13.4	866
صدفا	144743	4.6	44	2.2	3290	374	6.3	387	152	4.3	952
منفلوط	368332	11.7	131	6.5	2812	426	7.2	865	303	8.6	1216
الفتح	216137	6.8	72	3.6	3002	167	2.8	1294	60	1.7	3602
الإجمالى	3151871	100	2007	100	1570	5932	100	531	3536	100	891

المصدر: محافظة أسيوط ، مديرية الشئون الصحية ، قسم الإحصاء ، 2001 .

---

(1) مديحة عبد الحليم : المؤشرات الصحية على مستوى محافظات الجمهورية ، مجلة السكان (بحوث ودراسات) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، العدد (62) يناير 2001 ، ص 8 .

تتمثل المؤشرات الصحية على مستوى محافظات الجمهورية فى : نسبة الأسر المزودة بالمياه النقية والصرف الصحى ، عدد الأطباء والأسرة والممرضات لكل 10.000 نسمة ، معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حى .

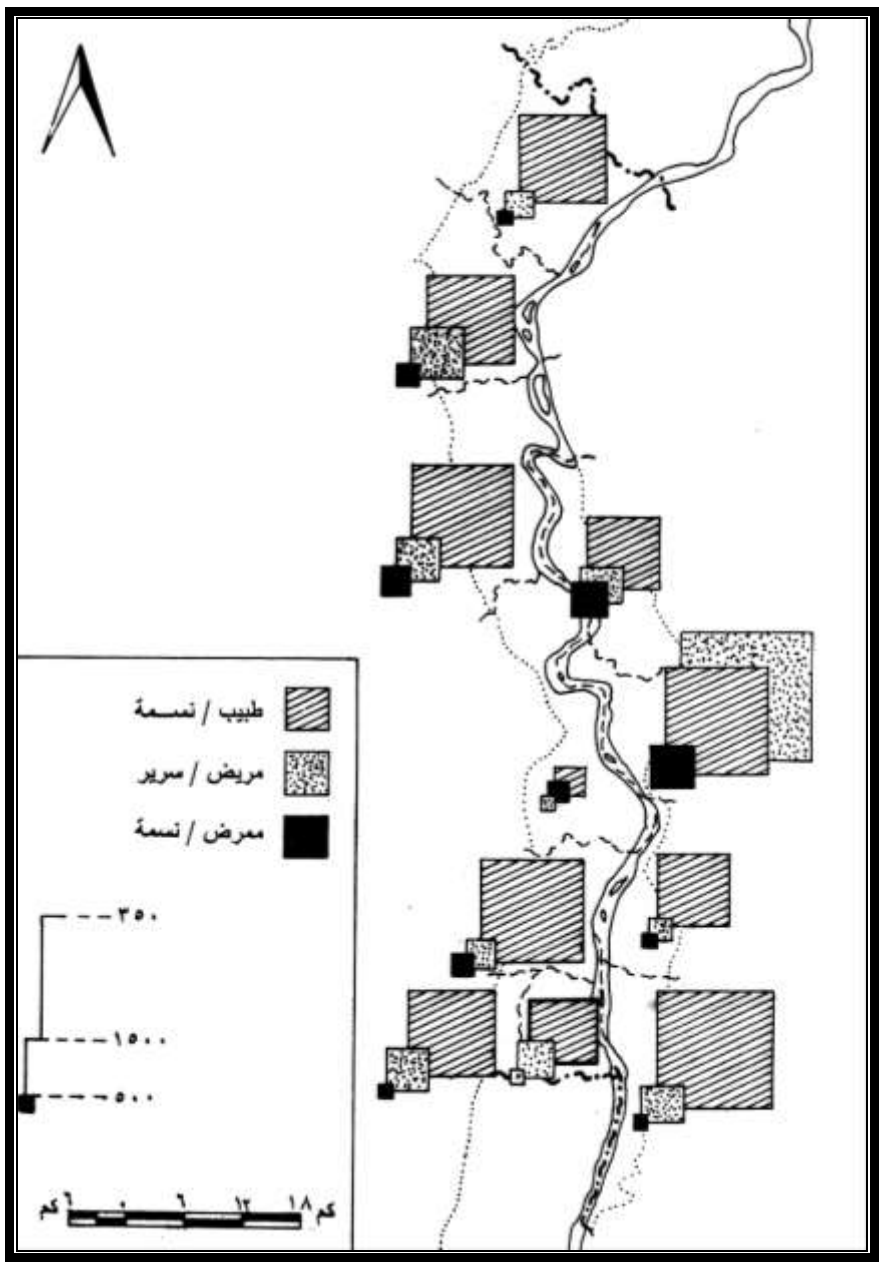

شكل (13) : معدلات الخدمة للأسرة والأطباء وهيئة التمريض
بمراكز محافظة أسيوط عام 2001

* يعد انخفاض متوسط نصيب الفرد من معدلات الخدمة الصحية من أبرز نتائج النمو السكانى المتزايد بالمحافظة ، إذ يتضح أن متوسطات عدد السكان للأسرة تصل إلى سرير/891 نسمة ، بينما بلغ متوسط عدد السكان للطبيب/1570 نسمة ، أما عن هيئة التمريض ممرض/531 نسمة ، وهذا يشير إلى أن معدلات نمو سكان المحافظة تفوق بكثير معدلات الزيادة فى الخدمات الصحية التى لا تتناسب كماً وكيفاً مع عدد السكان .

* تشير دراسة التوزيع الجغرافى للخدمة الصحية فى المحافظة إلى عدم التوافق بين توزيع السكان بمراكز المحافظة ومعدل الخدمة لكلّ من الأسرة والأطباء وهيئة التمريض ، وهذا يعنى أن هناك تباين مكانى (Sptial inequality) فى توزيع الخدمات الصحية وعلاقتها بالاحتياجات الفعلية لسكان المحافظة ، حيث يشكل سكان مركز أسيوط نحو 23.7% من جملة سكان المحافظة عام 2001 ، بينما يستحوذون على خدمات صحية تصل إلى 53.4% من جملة أطباء المحافظة ، أما النسبة الباقية (46.6 %) فقد تراوحت ما بين 8% لمركز ديروط إلى 1.9% لمركز الغنايم ، ويبلغ أعلى معدل خدمة للطبيب بمركز صدفا 3290 نسمة / طبيب فى حين يصل أدناه بمركز أسيوط 696 نسمة / طبيب ، وينسحب القول على هيئة التمريض ، إذ يستأثر مركز أسيوط بنسبة 23.6% من جملة هيئة التمريض بالمحافظة ، ويأتى مركز الفتح بأعلى معدل خدمة 1294 نسمة / ممرض ، فى حين يصل أدنى معدل بمركز البدارى 250 نسمة / ممرض ، كما يستقطب مركز أسيوط أيضا بنسبة 35.3% من جملة الأسرة بالمحافظة ، ويبلغ أعلى معدل خدمة بمركز الفتح 3602 نسمة / سرير وأدناه بمركز أسيوط 498 نسمة / سرير ، وهذا يعكس مدى المركزية وعدم المساواه بين توزيع السكان وتوزيع الخدمات الصحية ، مما يترتب عليه وفرة الخدمة فى مراكز محددة دون الأخرى ، وهذا يدل على عدم مراعاة الأبعاد الجغرافية فى تحقيق التناسب بين توزيع السكان والخدمات الصحية على كافة المستويات الإدارية والوظيفية فى المحافظة .

* ترتب على ارتفاع معدلات النمو السكانى بالمحافظة العديد من المشكلات الصحية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، وترتبط هذه المشكلات أساساً بالبيئة السكنية وعدم صلاحيتها كبيئة صحية ، ويرجع ذلك للنقص الحاد فى خدمات البنية الأساسية وخاصة المياه النقية والصرف الصحى ، كما تتصف المحافظة بارتفاع متوسط حجم الأسرة[1] وبالتالى درجة التزاحم التى لها أثار سلبية على الحالة الصحية ، يضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض درجة التحضر بين السكان قد تمخض عنه سلوك غير صحى للسكان سواء من ناحية الوقاية أو العلاج[2].

(1) يعد متوسط حجم الأسرة أحد المؤشرات للدلالة على صحة البيئة السكنية ، وقد بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة بالمحافظة 5.2 فرد فى تعداد عام 1996 ، ويختلف متوسط حجم الأسرة بالمحافظة حسب مكان الإقامة ، إذ يبلغ 4.9 فرد فى حضر المحافظة فى مقابل 5.4 فرد بريف المحافظة .

(2) يراجع فى ذلك : خلف الله حسن محمد : الصحة والبيئة فى التخطيط الصحى، بدون دار نشر، القاهرة، 1997.

6- النمو السكانى ومشكلة عمالة الأطفال فى المحافظة :

أدى الاختلال بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى فى المحافظة إلى بعض المشكلات الاجتماعية من بينها مشكلة عمالة الأطفال ، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية تفشى تلك الظاهرة ، ويرجع ذلك لزيادة ضغط الحياة ومتطلباتها وعدم قدرة بعض الأسر على توفير احتياجاتها الأساسية فدفعت بأبنائها فى مرحلة عمرية مبكرة إلى سوق العمل رغم أنهم غير معدين نفسياً وبدنياً لكسب قوت يومهم وإعالة أسرهم ، هذا بالإضافة إلى الرسوب والفشل المتكرر (Repeated Failure) والشعور بعدم جدوى التعليم وموت أحد الوالدين أو كليهما ، يضاف إلى ذلك تكالب أصحاب الأعمال على تشغيل الصغار لانخفاض أجورهم ولأنهم أكثر انقياداً وطاعة وخضوعاً لهم .

وقد أبرزت دراسة عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال بمدينة أسيوط[1] على عينة من 295 طفلاً أن أكثر من نصف العينة (54.2%) تتراوح أعمارهم ما بين (12 – 15 سنة) ، 43.4% ما بين (6 – 12 سنة)، 2.4% أقل من 6 سنوات ، كما أوضحت دراسة خصائصهم التعليمية أن 26.8% منهم كانوا أميين ، 41.7% تركوا الدراسة قبل اتمام مرحلة التعليم الأساسى 29.2% ما زالوا ملتحقين بالدراسة ، وتشير الدراسة أن نحو 63.4% من هؤلاء يعملون ما بين 8 – 12 ساعة يومياً ونحو 16.6% أقل من 8 ساعات ، 20% أكثر من 12 ساعة يومياً ، ويعد العمل بورش اصلاح وصيانة السيارات والدراجات أكثر الأعمال استقطاباً لعمالة الأطفال بنسبة 72.3% يليها ورش النجارة (13.5%) ثم العمل فى المقاهى (Coffee shop) والأفران وغير ذلك .

خامساً : التوصيات والمقترحات :

1- تتصف محافظة أسيوط بارتفاع معدل النمو السكانى ، وهذا يشكل حجر عثرة وعبئاً ثقيلاً فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، ويعزى ارتفاع معدل النمو السكانى فى المحافظة بصفة أساسية إلى ارتفاع معدل المواليد ، وتتعدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى ارتفاع هذا المعدل، ولعل أهمها ارتفاع نسبة الأمية (31%) عام 2001، وسيادة القطاعات الإنتاجية التقليدية سواء أكانت الزراعة أم غيرها، هذا بالإضافة إلى

(1) Mohammad, H. Qayed & others, Socio–Economic Factors Affecting Child Labour and the related Hazards in Assiut City, Bulleten for environment Researches, Assiut University, 1999, p.p. 70–73.

ضعف مشاركة الإناث فى قوة العمل ، إذ بلغت نسبتهم نحو (3.7% ، 6.9% ، 11.2%) من إجمالى قوة العمل خلال التعدادات الثلاث الأخيرة على التوالى ، يضاف إلى ذلك انتشار ظاهرة الزواج المبكر فى المحافظة ، كما إن إنجاب الأطفال ضرورة أساسية للزواج ، حتى أنه بدون إنجاب تصبح المرأة بلا مكانة وموصومة وتستحق الرثاء ، حيث ينظر إليهم وبخاصة الذكور أنهم مصدراً للثروة فهم يعملون فى المزارع ويعتبرون امتداد للذرية بعد وفاة الآباء ، كما أن انتشار ظاهرة الثأرات الأسرية أدى إلى الرغبة فى الإنجاب تحسباً لمقتل بعض الأبناء .

2- تتباين معدلات النمو السكانى فى (حضر / ريف) المحافظة ، فقد بلغ معدل النمو السكانى فى حضر المحافظة نحو 2.14% فى مقابل 2.43% فى الريف خلال الفترة (1986/1996) وهذا يعكس تأثير المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية حسب مكان الإقامة على مستويات واتجاهات الخصوبة ، وقد جاءت اتجاهات النمو السكانى فى ريف المحافظة متفقة إلى حد كبير مع اتجاهات النمو السكانى لاجمالى المحافظة خلال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك لزيادة الوزن النسبى لسكان الريف فقد شكلت نسبتهم (72.3% ، 72.2% ، 72.7%) من إجمالى سكان المحافظة خلال التعدادات الثلاث الأخيرة على التوالى ، هذا بالإضافة إلى تفضيل الزواج المبكر للفتاة فى الريف لأنه يخفف المسئولية عن والديها ويعتبر سترة للبنت ، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة أمية الإناث وضعف مشاركتهن فى قوة العمل ، حيث توجد علاقة بين معدلات الخصوبة ومكانة المرأة فى المجتمع .

3- تعد الهجرة من المحافظة من أهم الملامح الديموجرافية للسكان ، حيث تمثل خسارة سكانية للمحافظة فى كافة التعدادات ، وتعزى أسبابها لأن عوامل الطرد بالمحافظة أكثر تأثيراً عن عوامل الجذب ، حيث تصنف المحافظة بأنها من أفقر المحافظات على مستوى الجمهورية ، وتوجد علاقة عكسية بين معدلات الهجرة والبطالة فى المحافظة ، بل أن البطالة تعد أهم العوامل الدافعة للهجرة ، ويدل على ذلك تراجع معدلات الهجرة فى المحافظة من 10.1% عام 1986 إلى 7.2% عام 1996 ، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة بها من 9.2% عام 1986 إلى 10.5% عام 1996 ، ولاشك أن عامل الهجرة قد قلل من ارتفاع معدل النمو السكانى والبطالة معاً ، وهذا يستدعى توجيه المزيد من الاستثمارات للمحافظة بهدف زيادة قدرة الأنشطة الإنتاجية على توفير فرص عمل حقيقية واستيعاب الفائض من قوة العمل مع مراعاة تحقيق النمو الاقليمى المتوازن وتوفير فرص عمل فى المناطق الريفية من

خلال الاهتمام بقضية التوطن الصناعى وتوجيها توجيهاً سليماً ، وبالتالى يمكن الحد من ظاهرة الهجرة وارتفاع معدلات البطالة بها .

4- تعد الأمية وارتفاع مستوياتها من أبرز نتائج النمو السكانى فى المحافظة ، ويعزى ذلك لسيادة الطابع الريفى بها ، وتسهم القيم الاجتماعية وانخفاض مستوى الدخل فى ارتفاع مستوياتها ، ويوجد تفاوت واضح فى نسبة الأمية فى حضر المحافظة (18.7%) فى مقابل (35.5%) فى الريف، وتوجد ثنائية أخرى مقابلة بين الذكور (21.3%) فى حين أن النسبة المقابلة لها للإناث (41%) ويمكن القول بأن مشكلة الأمية وتفاوتها على مستوى حضر/ريف المحافظة وحسب النوع ترتبط أساساً بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى .

ويوجد توافق بين معدل النمو السكانى ونسبة الأمية بمراكز المحافظة ، فقد أظهرت نتائج التحليل العاملى Spss / pc أن الأمية أكثر العوامل المؤثرة فى النمو السكانى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث شكلت أكثر من ربع المسببات (25.7%) المسئولة عن ارتفاع معدل النمو السكانى فى المحافظة، ويرجع ذلك لأن السلوك الانجابى للأميات يتصف بانخفاض معدلات وسائل منع الحمل وارتفاع معدلات الخصوبة لطغيان دور المرأة البيولوجى فى إنجاب الأطفال، وهذا يؤكد ضعف الوعى الاجتماعى بالعلاقة بين كثرة الإنجاب وأبعاد المشكلة السكانية، الأمر الذى يتطلب الارتقاء بالخصائص السكانية للمرأة عن طريق محو أميتها والتخلص من السلوكيات والقيم البالية التى تتعلق بالسلوك الإنجابى .

5- يعد انخفاض متوسط نصيب الفرد من معدلات الخدمة الصحية من أبرز نتائج النمو السكانى المتزايد فى المحافظة ، إذ يبلغ متوسط عدد السكان لكل من الأسرة والأطباء وهيئة التمريض نحو سرير/891 نسمة ، طبيب/1570 نسمة ، ممرض/531 نسمة على الترتيب، وهذا يشير إلى أن معدلات نمو السكان فى المحافظة تفوق بكثير معدلات الزيادة فى الخدمات الصحية ، وتعكس دراسة التوزيع للخدمة الصحية فى المحافظة أن هناك تباين مكانى (Sptial inequality) فى توزيع الخدمات الصحية وعلاقتها بالاحتياجات الفعلية لسكان المحافظة ، إذ يستأثر مركز ومدينة أسيوط بمفرده بنحو 53.4% من جملة أطباء المحافظة ويستحوذ بنسبة 23.6% من جملة هيئة التمريض ، كما يستقطب بنسبة 35.3% من جملة الأسرة ، وهذا يعكس مدى المركزية وعدم المساواة فى توزيع الخدمات الصحية بمراكز المحافظة ، والأمر يتطلب مراعاة الأبعاد الجغرافية فى تحقيق التناسب بين توزيع السكان والخدمات الصحية على كافة المستويات الإدارية والوظيفية فى المحافظة .

6- تشير الدراسة إلى ارتفاع معدلات الإعالة بصورة واضحة فى المحافظة ، فقد بلغت نسبة الإعالة الكلية الفعلية بها عام 1996 نحو 100/349.3 نسمة ، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى

ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) فقد بلغت نسبتهم (41.3%، 42.4%، 42.8%) من إجمالى سكان المحافظة خلال التعدادات الثلاث الأخيرة .

وتتباين نسبة الإعالة الفعلية حسب مكان الإقامة ، إذ تبلغ 100/310.7 نسمة فى حضر المحافظة ، فى مقابل 100/383.6 نسمة بريفها ، ويمكن تفسير ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض نسبة صغار السن وارتفاع معدلات المشاركة فى النشاط الاقتصادى ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل بالمناطق الحضرية ، ولاشك أن ارتفاع نسبة الإعالة فى المحافظة يدل على درجة العبء الاقتصادى الواقع على قوة العمل من ناحية ويبرز أن المجتمع الأسيوطى استهلاكياً أكثر منه إنتاجياً ، وقد اقترن بذلك العديد من المشكلات الاجتماعية لعل أهمها تفشى ظاهرة عمالة الأطفال ، والأمر يحتم تنفيذ العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية (صناعية / زراعية / سياحية / ..... ألخ) بهدف توفير فرص عمل تستقطب الكثير من الشباب بالمحافظة مما يستتبعه زيادة حجم قوة العمل المنتجة بالمحافظة .

7- يرى الباحث ضرورة تبنى سياسة فعالة يمكن من خلالها التعامل مع ارتفاع معدلات المواليد فى المحافظة تعاملاً واقعياً ، وذلك من خلال برامج السياسة السكانية (Population Policy) وأن يكون أحد أهدافها الأساسية خفض معدلات المواليد بوسائل مختلفة يأتى فى مقدمتها برامج تنظيم الأسرة (Family Planning) ، وكذلك التوعية بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن زيادة معدلات المواليد من خلال برامج التربية السكانية عن طريق وسائل الأعلام المرئية والمسموعة ، والارتقاء بمستوى تعليم الإناث ومشاركتهن فى قوة العمل ، هذا بالإضافة إلى إعطاء حيز هام للأنشطة الخاصة بالشباب انطلاقاً من أنهم الفئة الأكثر تأثراً بانعاكسات الوضع السكانى فى المستقبل .

الملاحـــق

ملحق (1) الدليل الرقمى للملحق رقم (2) ومصفوفة التحليل العاملى Spss/Pc

الرقم	اسم المتغير	الرقم	اسم المتغير
1	معدل النمو السكانى (1996/1986)	18	معدل نمو قوة العمل (1996/1986)
2	معدل الخصوبة 1996 .	19	معدل البطالة 1996
3	نسبة الأمية 2001	20	معدل بطالة الذكور 1996
4	نسبة أمية الإناث 2001	21	معدل بطالة الإناث 1996
5	نسبة أمية الذكور 2001	22	معدل نمو المتعطلين (1996/1986)
6	نسبة الأمية بالحضر 2001	23	معدل وفيات الأطفال الرضع 1996
7	نسبة الأمية بالريف 2001	24	متوسط خدمة طبيب / نسمة 2001
8	نسبة العاملين بالزراعة 1996	25	متوسط خدمة ممرض / نسمة 2001
9	نسبة العاملين بأجر 1996	26	متوسط خدمة مريض / سرير 2001
10	نسبة أصحاب المهن العلمية والفنية 1996	27	متوسط حجم الأسرة 1996
11	نسبة سكان الحضر 1996	28	متوسط حجم الأسرة بالحضر 1996
12	نسبة سكان الريف 1996	29	متوسط حجم الأسرة بالريف1996
13	نسبة قوة العمل 1996	30	معدلات الإعالة الكلية الفعلية 1996
14	نسبة قوة العمل بالحضر 1996	31	معدلات الإعالة الفعلية بالحضر 1996
15	نسبة قوة العمل بالريف1996	32	معدلات الإعالة الفعلية بالريف 1996
16	نسبة قوة العمل من الذكور 1996	33	الكثافة السكانية 1996
17	نسبة قوة العمل من الإناث 1996		

المراجـع والمصـادر

أولاً : المراجع العربية :

(1) أحمد على إسماعيل : مدينة أسيوط ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، 1968 .

(2) ــ : أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، ط8 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997 .

(3) أحمد حسن إبراهيم : سكان الكويت، دراسة جغرافية ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،الكويت ، 1985.

(4) أحمد على دغيم : الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 .

(5) السعيد إبراهيم البدوى : تأملات فى الفكر الجغرافى ، مطبعة الحسين الجامعية ، القاهرة ، 1992 .

(6) المتولى السعيد أحمد : البطالة فى محافظة أسيوط ، دراسة جغرافية تحليلية ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الأربعون ، الجزء الثانى ، 2002 .

(7) ـــ : التوزيع الجغرافى لقوة العمل فى محافظة أسيوط ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (41) الجزء الأول ، 2003 .

(8) ـــ : ديناميكية النمو السكانى والبطالة فى محافظة أسيوط ، ندوة النمو السكانى وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية المنعقدة فى دمشق ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بسوريا خلال الفترة 24 – 26 يونيو ، 2002 .

(9) تومبسون . و ، لويس .د : مشكلات السكان ، ترجمة راشد البراوى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 .

(10) حسين الجمال : رؤية الصندوق الاجتماعى للتنمية الشاملة فى صعيد مصر ، ندوة الصناعات الصغيرة أداة لمجابهة الفقر فى محافظات الصعيد المنعقدة بمعهد التخطيط القومى خلال الفترة (8–9) سبتمبر 1998 .

(11) خلف الله حسن محمد : الصحة والبيئة فى التخطيط الصحى ، بدون دار نشر ، القاهرة ، 1997 .

(12) دنيس . هـ . رونج : علم السكان ، ترجمة محمد صبحى عبد الحكيم ، مكتبة مصر بالفجالة ، القاهرة، 1969 .

(13) دولت أحمد صادق ، محمد عبد الرحمن الشرنوبى : الأسس الديموجرافية لجغرافية السكان ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 .

(14) رمزى زكى : المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، سلسلة عالم المعرفة، العدد (84) الكويت، ديسمبر ، 1984 .

(15) عبد الرحيم عمران وآخرون : سكان العالم العربى حاضراً ومستقبلاً ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ، 1988 .

(16) عبد الرؤوف أحمد محمد الضبع : الأمية والسلوك الإنجابى ، دراسة ميدانية فى قرية بصعيد مصر، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، معهد التخطيط القومى، ديسمبر ، 2000.

(17) عبد الكريم اليافى : الهجرات وتحركات السكان ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، 1975 .

(18) فاطمة سيد خليل : الاتجاهات والاختلافات فى وفيات الرضع فى مصر ، مجلة السكان (بحوث ودراسات) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، العدد (62) يناير ، 2001 .

(19) فتحى عبد الله فياض : التغيرات السكانية فى الوجه القبلى (1927 – 1960) رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة عين شمس ، 1973.

(20) فتحى محمد أبو عيانة : مدخل إلى التحليل الاحصائى فى الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1982.

(21) ـــ : دراسات فى علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985 .
(22) ـــ : جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، ط5، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
(23) محمد السيد غلاب : البيئة والمجتمع ، الأنجلو المصرية ، ط6 ، القاهرة ، 1975.
(24) محمد المعتصم مصطفى احمد : ارتفاع نسبة الإعالة وتحدياتها للتنمية فى مصر، مجلة الدراسات السكانية، المجلس القومى للأسرة، القاهرة، 1982.
(25) محمد جمال راشد وآخرون : ظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط ، مجلة الدراسات السكانية، المجلد (17) العدد (86) المجلس القومى للأسرة والسكان ، القاهرة ، ديسمبر ، 2001 .
(26) محمد حسن قايد وآخرون : دراسة المعرفة والاتجاهات والسلوك تجاه الصحة الإنجابية بين المراهقين والشباب فى محافظة أسيوط ، وحدة إدارة البحوث ، قسم طب المجتمع ، كلية الطب ، جامعة أسيوط ، سبتمبر ، 1998 .
(27) محمد سالم إبراهيم سالم : التوزيع الجغرافى للبطالة فى مصر ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (37) الجزء الأول ، القاهرة ، 2001 .
(28) محمد صبحى عبد الحكيم ، محمد السيد غلاب : السكان ديموغرافيا وجغرافياً ، ط6 ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1998.
(29) محمد صبحى عبد الحكيم : الهجرة إلى القاهرة ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الأول ، القاهرة ، 1968 .
(30) ـــ : الهجرة الداخلية فى مصر ، مجلة الدراسات السكانية ، المجلس القومى للأسرة ، القاهرة ، 1975 .
(31) ـــ : نحو استراتيجية لاعادة توزيع السكان فى مصر ، المؤتمر الجغرافى العربى الثانى المنعقد فى بغداد خلال الفترة (7 –11) مارس 1976 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1988 .
(32) محمد عبد الرحمن الشرنوبى : جغرافية السكان ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1972 .
(33) محمد محمد زهرة : نظريات الهجرة الداخلية ،الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الكتاب الأول ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، 1988 .
(34) مديحة عبد الحكيم : المؤشرات الصحية على مستوى محافظات الجمهورية ، مجلة السكان (بحوث ودراسات) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، العدد (62) يناير ، 2001 .
(35) وسيم عبد الحميد : نحو خريطة سكانية جديدة لمصر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، العدد (60) القاهرة ، 1994 .

ثانياً : المصادر :

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية للتعدادات السكانية لمحافظة أسيوط سنوات، 1976 ، 1986 ، 1996 .

(2) ـــــ : مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، مسح الملامح الديموجرافية لمحافظة أسيوط بالعينة ، 1998 .

(3) ـــــ : المركز القومى للمعلومات ، نشرات المواليد والوفيات لمحافظة أسيوط (1947 – 1999) .

(4) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : توزيع السكان المصريين حسب محافظة الإقامة الحالية ومحافظة الميلاد والنوع طبقا للنتائج النهائية لتعداد عام 1996 (إجمالى الجمهورية ومحافظة أسيوط).

(5) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : السكان ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (1952 – 1980) القاهرة، 1985.

(6) مجلس الوزراء : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف محافظة أسوط بالمعلومات، يوليو، 1999 .

(7) محافظة أسيوط : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المعلومات ، العدد (137) مايو ، 2002 .

(8) ـ : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، اتجاهات الهجرة الداخلية فى محافظة أسيوط ، 2000 .

(9) ـ : نحو تفعيل الاستثمار الصناعى والزراعى والسياحى بالمحافظة ، 2001 .

(10) ـ : مديرية الشئون الصحية، قسم الاحصاء، 2001 .

(11) معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية 1996، 1998، 2001 .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

(1) Abou-Aianah, F.M., Internal Migration in Egypt between (1927-1960) Bulletin de la Societe de Geographic d'Egypte, 1973.
(2) Beajeu – Garnier, J., Geography of Population, London, 1978.
(3) Bothaina El-Deeb., Evaluation of Egyptian Fertility Survey, Vol. VICAPNIS, Cairo , 1989.
(4) Clarke, J., Population Geography, 2 nd Edition, London, 1972.
(5) David, A.P., & Peter, A.R., The Geographical Analysis of Population, John Wiley and Sons, Singapore, 1994.
(6) Judith, E.J., Population Growth, University of Denver, California, 1996 .
(7) Henry, L., Population Analysis and Models, London, 1976.
(8) Mohammad, H.Q, Other, Socio-Economic Factors Affecting Child Labour and the Related Hazards in Assiut City, Bulletin for Environment Researches, Assiut University, 1999 .
(9) Nigel, W., Geographical Data Analysis, London, 1995.
(10) Todaro, M.P., Economic Development in the Third World, 2nd Edition, London, 1981.
(11) U.N., Relation Between Fertility, Mortality and Socio-Economic Variables in Developing Countries, World Population trends and Policies, Report Vol. 1 (Population trends), 1981.